# اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة
# دور تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة

م.م. محمد إبراهيم علي
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

## المستخلص

تشهد البيئة الحالية تطورات عديدة نتيجة التغيرات الحاصلة في جميع المجالات المتمثلة في الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي أدت الى تحول الاقتصاد الصناعي الذي يعتمد بشكل أساس على الإنتاج الكمي الى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بشكل أساس على المعلومات والمعارف، بصفتها الركيزة الأساسية لهذا الاقتصاد من خلال تداول هذه المعلومات والمعارف بين جميع الافراد بشكل عام ومتخذي القرارات بشكل خاص، عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتمثلة في الحاسوب والانترنت لتحقيق تنمية بشرية مستدامة في بعدها الاجتماعي.

ومن المعروف ان قرارات الاستثمار الأجنبي تعتمد بشكل أساس على معلومات المحاسبة الدولية (كحد ادنى) المتمثلة في المعلومات الواردة في القوائم المالية الموحدة والمعلومات التي تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات في المستوى العام للأسعار (محاسبة التضخم) ومعلومات عن ضريبة الدخل في الدولة التي يراد الاستثمار فيها، هذا يعني ان المعلومات المحاسبية التي يتم تقديمها من خلال النظم المحاسبية المحلية المطبقة في كل دولة وفقاً للمعايير والقواعد والتشريعات الخاصة بكل دولة غير قادرة على توفير مثل هذه المعلومات ، وبالتالي أصبحت غير مفيدة لقرارات الاستثمار الأجنبي، ومن هنا برزت مشكلة البحث الأساسية من خلال التساؤل الاتي : هل ان معلومات المحاسبة المحلية في كل دولة مفيدة في اتخاذ قرارات الاستثمار الأجنبي لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة .

ومن هنا برزت الحاجة لوجود محاسبة دولية تكون قادرة على توفير معلومات محاسبية تلبي احتياجات متخذي القرارات المتواجدين في جميع انحاء العالم لاتخاذ قرارات رشيدة، من شأنها ان تساهم في تحقيق تنمية مستدامة في بعديها الاقتصادي والاجتماعي.

**المصطلحات الرئيسية للبحث**/ اقتصاد المعرفة ، المحاسبة الدولية ، قرارات الاستثمار الاجنبي ، التنمية المستدامة.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد21
العدد 81
لسنة 2015
الصفحات 398-440

## المقدمة

أدى التطور الهائل في العلم والتكنولوجيا الى احداث تطورات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والى تحول الاقتصاد الى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بشكل رئيس على تداول المعلومات والمعارف بين جميع الافراد المتواجدين في أماكن مختلفة من العالم لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة.

ومن المعروف في ظل هذا الاقتصاد اتجهت غالبية الاعمال الى الدولية وان المحاسبة المحلية غير قادرة على توفير معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات استثمارية اجنبية رشيدة. ومن هنا برزت الحاجة الى وجود محاسبة دولية قادرة على توفير معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات استثمارية اجنبية رشيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، هذا يعني ان المعلومات التي يتم تقديمها من خلال النظم المحاسبية المطبقة في كل دولة غير قادرة على توفير معلومات مفيدة لقرارات الاستثمار الأجنبي، لذلك يهدف البحث الى بيان دور تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في ترشيد قرارات الاستثمار الأجنبية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

وقد تم تقسيم البحث الى عدة محاور وكما يلي:-

المحور الأول : منهجية البحث

المحور الثاني : اقتصاد المعرفة – نظرة تعريفية

المحور الثالث : علاقة اقتصاد المعرفة بالمحاسبة الدولية

المحور الرابع : انعكاسات معلومات المحاسبة الدولية على القرارات الاستثمارية الاجنبية

المحور الخامس: دور قرارات الاستثمار الأجنبية واقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة

المحور السادس: تحليل استمارات الاستبيان

المحور السابع: الاستنتاجات والتوصيات

## المحور الاول / منهجية البحث

### 1-1:مشكلة البحث

أدى التطور الحالي في العلم والتكنولوجيا الى استخدام أساليب وطرق جديدة تتلاءم مع متطلبات اقتصاد المعرفة، لذلك يتطلب من علوم المعرفة ان تتكيف من هذا التطور ومنها المحاسبة، حتى يتم من خلالها توفير معلومات مفيدة الى جميع متخذي القرارات وبالخصوص المستثمرين الدوليين لاتخاذ قرارات رشيدة ، هذا وتبرز مشكلة البحث من خلال التساؤلات الاتية:-

1. هل ان المعلومات المحاسبية المقدمة من الوحدات الاقتصادية العراقية تتلاءم مع متطلبات اقتصاد المعرفة.
2. هل ان المعلومات المحاسبية المقدمة من الوحدات الاقتصادية العراقية مفيدة في اتخاذ قرارات الاستثمار الأجنبي.
3. هل اتخاذ قرارات الاستثمار الأجنبي بالشكل الصحيح يؤدي الى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
4. هل الاعتماد على التعليم والتدريب والابداع وتبادل المعرفة في ظل متطلبات اقتصاد المعرفة يؤدي الى تحقيق تنمية بشرية مستدامة.

2-1:**اهداف البحث**: يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الاتية:-

1. تقديم اطار نظري لمفهوم اقتصاد المعرفة.
2. توضيح المحاسبة الدولية.
3. بيان تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية.
4. بيان دور المحاسبة الدولية في قرارات الاستثمار الأجنبي.
5. توضيح انعكاسات الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية المستدامة.

3-1:فرضية البحث: يسعى البحث الى اختبار فرضيتين أساسيتين هما:-

1. ان تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية يسهم في تحقيق قرارات الاستثمار الأجنبي.
2. ان تحقيق قرارات الاستثمار الأجنبي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

### 4-1:أهمية البحث

تاتي أهمية البحث من خلال توجه الاعمال الى الدولية في ظل اقتصاد معولم ، وهذا يتطلب تكييف النظم بشكل عام والمحاسبة الدولية بشكل خاص، حتى يتم من خلالها توفير معلومات دولية مفيدة في اتخاذ قرارات استثمارية اجنبية رشيدة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

الشكل (1) المخطط الاجرائي للبحث

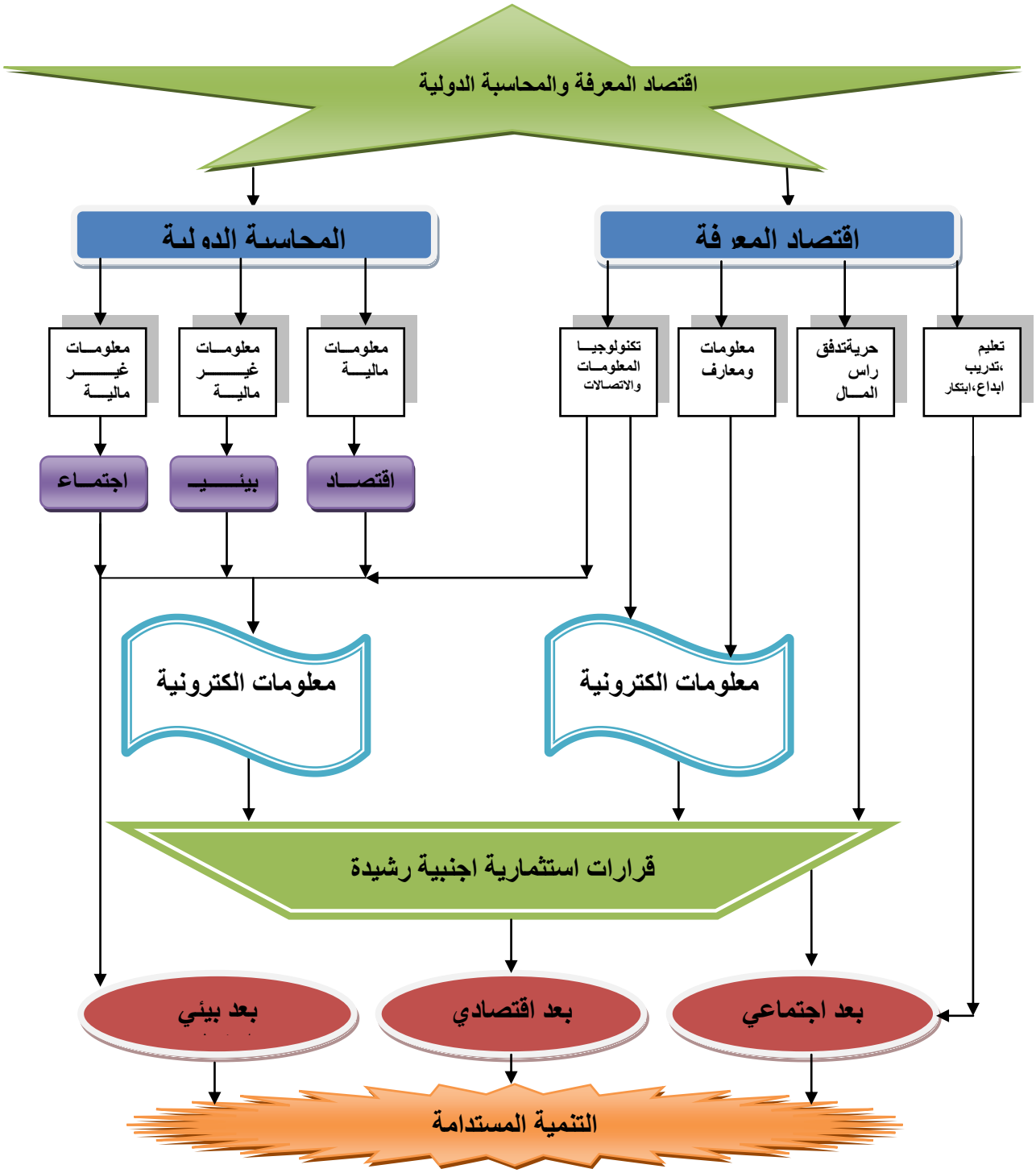

## المحور الثاني / اقتصاد المعرفة - نظرة تعريفية

### 2-1: البيانات والمعلومات والمعرفة

اتفق الباحثون في حقل المعرفة على ضرورة توضيح العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة ، فلقد انطلق اولئك الباحثون من فكرة موحدة، وهي ان البيانات ماهي إلا رموز أو كلمات أو حقائق بسيطة متفرقة لم يتم تفسيرها وهي بحد ذاتها وبصورتها البسيطة تكون قليلة الفائدة في اتخاذ القرارات (Rob&Coronel,2000:4). بينما تعد المعلومات مجموعة من البيانات ذات معنى يتم تجميعها لتصبح مهمة يمكن الإفادة منها في اتخاذ القرارات(Gelinas et al,2004:16) . في حين تشمل المعرفة الحقائق والادراك والخبرة والحكمة والبصيرة المعروفة والفهم المكتسب من قبل شخص او مجموعة اشخاص ، التي تم اشتقاقها من المعلومات والدراسة ونتائج المقارنات وصنع العلاقات :Mcnabb,2006) (284. وبنظرتهم هذه يكون اغلب الباحثين قد عدّوا البيانات المكتسبة من البيئة مصدراً للمعلومات والتي بدورها تعد مصدراً للمعرفة (Zins,2007:479).

ويرى الباحث ان البيانات ماهي الا ارقام او حقائق او مواد خام لم يتم معالجتها ، اما المعلومات فهي بيانات معالجة، بينما المعرفة هي عبارة عن البيانات والمعلومات والارشادات والافكار والخبرة التي تم استعمالها استعمالاً منتجاً، وتوظيفها لتحقيق هدف موصوف وتعد عامل مهم في نجاح الوحدات الاقتصادية، ويمكن بيعها اواستعمالها في تطوير منتج او خلق منتجات جديدة او تغيير العمليات الانتاجية او اسلوب ادارة الوحدات الاقتصادية.

### 2-2: مفهوم اقتصاد المعرفة

ادت التطورات التي اتسم بها الاقتصاد الحالي الى أحداث تغييرات في الفكر الاقتصادي بشكل عام وفي فكر التنمية المستدامة بشكل خاص، من خلال ظهور مصطلح اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy) الذي استعمل لأول مرة من قبل عالم الأقتصاد الأمريكي (Druker)عام ( 1969 )في الفصل الثاني عشر من كتابه (عصر التوقف – The Age of Discontuity ) (Bastalich,2010: 846). حيث يرى Druker ان العالم صار يتعامل فعلاً مع صناعات معرفية تعد البيانات موادها الأولية والعقل البشري أداتها والأفكار منتجاتها، في حين يرى أخرون أن أقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تصبح فيه المعرفة العامل المهم لحياة الاقتصاد ، وهي المكون الرئيسي في خلق الثروة (Kargbo,2011: 63). ويعرف اقتصاد المعرفة على انه الاقتصاد الذي يعتمد بشكل متزايد على الاستعمال الفعال للاصول غير الملموسة كالمعرفة والمهارة والابتكار كمصدر رئيسي للميزة التنافسية (Brinkley,2006:4).

ويرى الباحث ان اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي،الذي تمثل فيه المعرفة عنصر الانتاج الرئيس والقوة الدافعة الاساسية لتكوين الثروة، ويهدف الى التحسن في واقع الاداء الاقتصادي لتحقيق تنمية اقتصادية وبشرية مستدامة.

### 2-3: خصائص اقتصاد المعرفة

هناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها اقتصاد المعرفة والتي اصبحت السمة الغالبة للاقتصاديات التي دخلت في طور التحرر من القيود القديمة والدخول في عصر الانترنت والتجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية التي يمكن اجمالها بالاتي:-

1- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة المعرفة(الشمري والليثي،2008: 22 - 25).

2- اعتماد التعليم والتدريب المستمرين، التي تضمن مستويات عالية من التدريب للعاملين (Brinkley,2006:13).

3- الانتقال من التفكير على أساس الجودة إلى التفكير على أساس توليفة الجودة بسرعة عالية(OECD,2001:107).

4- يتمتع اقتصاد المعرفة بمرونة فائقة وقدرة على الانفتاح والتطويع والتكييف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية والمهارات المهمة(الهاشمي والعزاوي،2010: 35-36).

5- يعتمد اقتصاد المعرفة على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والمتابعة (Houghton&Sheehan,2000:9).

6- أن إنتاج معرفة جديدة يقود إلى إمكانات لإنتاج معرفة جديدة أخرى (الشمري والليثي،2008: 22 - 25).

7- يستند اقتصاد المعرفة إلى موردٍ غير مهدّد بالنضوب ويتسم بالوفرة، وخلافاً للموارد الأخرى التي تبلى مع الاستخدام،وتمتاز المعرفة بأنّها تحتفظ بقيمتها بعد استعمالها، بل ان تكرار الاستخدام يكون في أحيان كثيرة مصدراً لتجديد المعرفة وتنميتها(ياسين ،2005: 9).

8- إنّ القيمة الاقتصادية للمعرفة المتضمنة في رأس المال البشري تزداد على نحو كبير عندما تتم ترجمتها إلى إجراءات وأساليب عمل؛أي عندما تأخذ شكلاً مؤسساتياً صريحاً، وتصبح مكوناً من مكونات المنظومة بدلاً من بقائها ضمنية ومحتجزةً في رؤوس بعض الأفراد(الهاشمي والعزاوي،2010: 35-36).

9- حرية انتقال راس المال بين الدول(ياسين ،2005: 9).

### 2-4: عوامل ومتطلبات اقتصاد المعرفة

رصدت الدراسات التي تناولت موضوع اقتصاد المعرفة عدداً من العوامل والمتطلبات التي كان لها دور مهم في نشوء واستمرار عطاء الاقتصاد الجديد بالنهوض وفي تحفيز تطوّره اللاحق، ومن أهمّها :

1- العولمة الاقتصادية وما رافقها من كسرٍ للحواجز التقليدية بين الأسواق، ومن تعميم لبعض أنماط السلوك الاستهلاكي على المجتمعات كافة ، بسبب تباين الثقافات السائدة في هذه المجتمعات وتفاوت مستويات المعيشة فيها(البارودي ،2010: 31).

2- التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما أدى إليه من تغيرات مهمة في بنية الأنشطة الاقتصادية وأساليب ممارستها، وترسخت واتسع نطاقها بعد الانتشار الكبير للإنترنت التي أضحت بحق

شبكة عالمية؛ مما سمح إلى حد كبير بتقليص دور القيدين التقليديين المفروضين على كل نشاط اقتصادي وهما ، المسافة والزمن (مصطفى ومحمد: 3).

3- المنافسة المتزايدة التي أجبرت الوحدات الاقتصادية على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها، بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف(Jesson,2010:78).

4- توفير بيئة تفاعلية مناسبة تحث الإنسان على المساهمة فيما سبق، وتظهر امكاناته، وتشجعه على العطاء(مصطفى ومحمد: 3).

5- الاهتمام بالبحث العلمي والإبداع والابتكار بما يساعد على توليد المعارف المفيدة في شتى المجالات،وتفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية لما لهذه العمليات من صدى كبير في التاثير على خطى التقدم في مجالات المعرفة والبحث عن طرق جديدة وبديلة لسير العمليات الاقتصادية،من خلال المساهمة في المعارف العالمية(Mihaela,2009:3 ).

6- العمل على نشر المعارف من خلال التعليم والتدريب والإعلام من أجل بناء الإنسان الذي يتمتع بالمعارف والمهارات والقدرات التي تمكنه من العمل بفاعلية واقتدار(سلمان ،72:2004) .

7- التركيز على ضرورة استخدام المعارف والمهارات والقدرات على أفضل وجه ممكن بما يدعم العمليات الانتاجية وعطاء المجتمع ويعزز تطوره ، وهناك زيادة هائلة في ترشيد (الاستخدام الفعال )المعرفة ، والتي تعمل في وقت واحد مع الشبكات ورقمنة المعلومات، مما يؤدي إلى زيادة القيمة او الثروة ، الذي يساعد على سرعة دوران المعرفة والحد من تشتتها (Mcnamara,2002:56).

8- العمل على أرضاء الزبائن وتوفير منتجات جديدة تتلاءم مع اذواقهم (الهاشمي،36:2010).

وتحتاج الوحدات الاقتصادية التي تهتم بمواكبة التطورات المتسارعة في البيئة الحالية الى توظيف التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في جميع المجالات بمستوى لا يقل عن ماهو سائد في البيئة المحيطة للوحدة الاقتصادية، ونتيجة لذلك انتشر مصطلح التكنولوجيا في عالمنا اليوم والكل يسعى جاهداً الى الاستفادة القصوى من استخدام هذه التكنولوجيا المتطورة. وقد تم تعريف التكنولوجيا Technology على انها مكونة من جزئين احدهما (Techno) والذي يعني التطبيق او الاسلوب العملي والثاني (Logy)اي العلم. وعند دمج الجزئين معاً يكون مفهوم التكنولوجيا هو العلم التطبيقي او الطريقة الفنية لتحقيق غرض عملي. كما عرفت التكنولوجيا بانها تشير الى امكانية التطبيق العملي للوسائل العلمية المتطورة والحديثة على اعتبار ان هذه الوسائل العملية غالباً ما تتعلق بالتطورات الجديدة في العمليات او الانتاج بالاضافة الى التقدم العلمي المؤثر في مختلف الانشطة التي يمكن استخدامها فيها (الشريدة،2010: 13). وتم تعريفها على انها تحسينات في الاساليب الفنية التكنولوجية للانتاج لتمكن الوحدات الاقتصادية من زيادة وحدات الانتاج باقل الموارد (Mcconnell&Brue,2008:52).

ويرى الباحث ان التكنولوجيا هي طريقة التفكير التي تساعد الوحدات الاقتصادية والافراد فى استخدام المعارف والمعلومات والمهارات بهدف الوصول إلى نتائج لإشباع حاجتها وزيادة قدراتها على حل المشكلات المتجددة.

في حين تعرف تكنولوجيا المعلومات على انها مجموعة من الحواسيب والمعدات الداعمة والبرامج التي تجعل المعلومات الرقمية التي تم توليدها وتخزينها من السهل استخدامها والمشاركة فيها (Mcnabb,2006:283). وافضل مثال على تكنولوجيا المعلومات هو الحاسوب الذي يعرف على انه جهاز الكتروني لديه القدرة على استقبال البيانات وتخزينها داخلياً ومعالجتها اوتوماتيكياً بواسطة برنامج من التعليمات للحصول على النتائج المطلوبة (خشبة،1990: 7). اما البرمجيات فتعرف بانها البرمجيات التي تحتوي على التعليمات المطلوبة للاجهزة المادية لاكمال المهام المرغوب بها (Bodnar&Hopwood,1993:109). وتعرف الاتصالات على انها تحويل الرسائل والمعلومات والتقارير بين محطات واطراف شبكات الاتصالات (Summers,1989;733). وتعرف شبكات الاتصالات على انها دمج المعدات (الحواسيب) لتحويل البيانات والمعلومات من التجميع والمعالجة والتخزين لاهداف المستخدم. ويرى Summers ان احد الاسباب الرئيسية لاحتياج الوحدات الاقتصادية الى الشبكات هو توفير المعلومات المحدثة في الوقت المناسب الى الادارة لاتخاذ القرارات الملائمة (Summers,1989;563). وتعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على انها التكنولوجيا التي تدمج الحاسوب بالاتصالات السريعة العالية التي تربط البيانات التي تم تحميلها والصوت والفيديو بين المستخدمين للافادة منها في اتخاذ القرارات (Mcnabb,2006: 283).

ويرى الباحث ان تكنولوجيا المعلومات هي مجموعة من الأجهزة المادية والبرامج التي تعمل على معالجة البيانات بعد إدخالها واخراجها بصورة واضحة وبالوقت المناسب الى مستخدميها، في حين تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على انها التكنولوجيا التي تربط شبكات الحواسيب معاً بواسطة الانترنت التي تسمح بتبادل المعلومات بين جميع المستخدمين في كل العالم بالوقت المناسب لاتخاذ قرارات رشيدة.

وافضل مثال على تكنولوجيا الاتصالات هو الانترنت الذي يعرف على انه شبكة الشبكات التي يتم من خلالها توصيل الملايين من اجهزة الحواسيب، التي تستخدم لنقل وتبادل المعلومات على نطاق العالم ( عبود والعاني ،2009: 171). وقد بينت احدى الدراسات مميزات شبكة الانترنت التي من اهمها (البارودي ،2010: 44):-

أ- ان شبكة الأنترنت هي شبكة الشبكات التي تعد قاعدة انطلاق تقنية لتطوير الأتصالات الإلكترونية والنمو الهائل للأنشطة الاقتصادية.

ب- تمثل الفضاء الرقمي الافتراضي للأعمال الإلكترونية، الفضاء الذي ينقل الأعمال من المحتوى الساكن الى المحتوى الديناميكي (تحديث، تطوير، توسيع، بحث) للحصول على المعلومات.

ج- ان شبكة الأنترنت هو اكبر مستودع للبيانات والمعلومات والمعارف، واهم ما يميزها هو عدم حاجتها الى البنية التحتية ونمط الشركات الكبيرة والعملاقة والتي لم تعد مسألة حاسمة وضرورية لانجاز الأعمال.

وينظر علم الاقتصاد الحديث الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست قاعدة للتغيير بل ادوات لاطلاق الامكانيات الابداعية والمعرفية المتجسدة في الافراد(الهاشمي، 2010: 251). ولذلك اصبح مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شائعاً، اذ ان اهمية التكامل بين المعلومات والاتصالات تاتي من خلال امكانية الاستفادة من نظم المعلومات بشكل افضل عندما يتم دعمها بوسائل متطورة تتمثل بوسائل نقل سريعة او معالجة سريعة، وبهذا فان الاتصالات تعد جزءاً مهماً من التكنولوجيا لانها تساعد على نقل وتوزيع المعلومات من مكان الى اخر بهدف توفيرها لمتخذي القرار في الوقت المناسب (الشريدة،2010: 17).

وخلاصة لما سبق ان اهم خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي السرعة في معالجة البيانات الكترونياً وامكانية توصيلها الى جميع المستخدمين في جميع انحاء العالم بالوقت المناسب لاتخاذ القرارات. والجدير بالذكر لقد اثر التطور المذهل والسريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تاثيراً بالغاً على المعلومات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها وطرق توزيعها ، واصبحت هذه الوسائل والتقنيات الحديثة من القوى الدافعة وراء الثورة التكنولوجية الحديثة ، والتي فرضت سيطرتها على مختلف الموسسات حتى باتت اوعية المعلومات التقليدية امام تحديات عديدة (الصوفي،2005: 75). اذ تعد تكنولوجيا المعلومات فرصة للتطور الاقتصادي والمعرفي الذي يتيح تشكيل قاعدة واضحة للازدهار الاقتصادي (الهاشمي، 2010: 251).

ويعمل التطور الكبير في مجال التكنولوجيا، والذي يرتكز بشكل كبير على الحاسوب والاتصالات الان على توسيع انتشار المعلومات واستخداماتها والانتقال بتكنولوجيا المعلومات الى التكنولوجيا الرقمية ، مما سيضاعف من حجم التداولات وخزن المعلومات وبكلفة تقارب الصفر، وفي الوقت نفسه فان انتشار الاتصالات يزيد من سرعة تداول المعلومات (ديفيس،2004: 73). بحيث اصبحت المعلومات الدور الحاسم في بنية الاقتصاد العالمي مع تطور ما يسمى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتم توصيلها الى المستفيدين من خلال وسائل التوزيع المختلفة والتي لا بد وان تتلاءم وطبيعة هذه المنتجات وطرق استخدامها(الهاشمي،2010: 248).

ويتضح أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور هام في تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لما لهذه الأخيرة من خصائص متميزة وأكثر كفاءة من وسائل الاتصال التقليدية، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واسعة الانتشار تتخطى بذلك الحدود الجغرافية والسياسية للدول لتصل إلى أي نقطة من العالم عجزت أن تصل إليها وسائل الاتصال القديمة، كما أنها تمتاز بكثرة وتنوع المعلومات والبرامج التثقيفية والتعليمية لكل مختلف شرائح البشر، متاحة في أي مكان وزمان، وبتكلفة منخفضة. فهي تعد مصدر هام للمعلومات سواء للافراد أو الوحدات الاقتصادية بمختلف أنواعها أو للحكومات، كما أنها تلعب دوراً هاماً في تنمية العنصر البشري من خلال البرامج التي تعرض من خلالها، كبرامج التدريب وبرامج التعليم وغيرها. لهذا يكون من الضروري الاهتمام بهذه التكنولوجيا وتطوير استخدامها بشكل فعال، مع تدريب وتعليم الأفراد على استعمالها، وتوعيتهم بأهميتها في التنمية والتطور. ويرى الباحث ان التطور الكبير الذي شهده الاقتصاد وتحوله الى اقتصاد المعرفة كنتيجة للثورات التي مر بها الاقتصاد، ولا سيما ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ادت الى انتقال راس المال والمعلومات

والمعارف بين الافراد والوحدات الاقتصادية والدول بسرعة عالية وبتكلفة منخفضة جداً، لذلك لابد من الاستفادة من هذه المميزات ليتم توصيلها بالوقت المناسب الى الاطراف ذات العلاقة بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص لاتخاذ القرارات الرشيدة.

## المحور الثالث / علاقة اقتصاد المعرفة بالمحاسبة الدولية

### 3-1: المحاسبة

ان الادب التاريخي للمحاسبة يشير الى ان البيئة المحاسبية هي في حالة تغير ديناميكي نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، وحتى تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها في ترشيد قرارات المستخدمين المختلفين كان لابد للمحاسبة ان تواكب هذه التغيرات في البيئة المحيطة(أبو زيد،2005: 31). اذ تعد المحاسبة علم اجتماعي يؤثرويتأثر بالبيئة المحيطة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات الى مستخدميها، وقد نصت احدى التوجيهات التنظيمية للمحاسبة ان المحاسبة يجب ان تلبي احتياجات المستخدمين.

ومن المعروف ان الهدف الرئيس للمحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات ، وهذه المعلومات يتم توصيلها من خلال وظيفة الابلاغ المالي الذي يعد النتاج النهائي للمحاسبة، نستنتج من ذلك ان اهداف الإبلاغ المالي هي نفسها أهداف المحاسبة والتي ركزت على ما يلي (kieso et al, 2007:4):-

1. توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين والمستخدمين الاخرين التي تساعدهم في ترشيد القرارات الإستثمارية والإئتمانية.
2. توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين والمستخدمين الاخرين التي تفيد في تقدير حجم وتوقيت وعدم التأكد المصاحب للتدفقات النقدية المستقبلية.
3. توفير معلومات مفيدة في تقييم موارد الوحدة الاقتصادية وإلتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد و الإلتزامات.

### 3-2: تعريف المحاسبة الدولية

تعرف المحاسبة الدولية بأنها المحاسبة المتعلقة بالمعاملات الدولية ، ومقارنة المبادئ المحاسبية بين الدول المختلفة ، ومحاولة اجراء حالة التوافق بين المعايير المحاسبية عبر العالم ، فضلاً عن استخدام المعلومات المحاسبية للأغراض الادارية والرقابية عن العمليات الدولية (المعيني،2014: 4). وتعرف المحاسبة الدولية ايضاً على انها تهتم بتسجيل العمليات المالية الخاصة بأنشطة الاعمال الدولية والمتعلقة بوظائف عدة منها المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية والرقابة والضريبة من خلال الاسترشاد بالمعايير المحاسبية الدولية (Doupnik&Perera,2007: 1-2).

ويرى الباحث ان المحاسبة الدولية هي نظام شامل يتم تطبيقه على جميع الوحدات الاقتصادية المتواجدة في جميع انحاء العالم، بالاسترشاد في المعايير المحاسبية الدولية حتى يتم تقديم معلومات مفيدة (قابلة للمقارنة ومنسجمة) عبر الانترنت الى جميع متخذي القرارات في كل انحاء العالم لاتخاذ قرارات استثمارية اجنبية رشيدة.

استناداً للتعريف السابق لابد من توضيح بعض المفاهيم التي وردت فيه ، في مقدمتها معايير المحاسبة الدولية التي تعرف على انها المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي تهدف بشكل أساسي إلى توفير معايير محاسبية على المستوى العالمي تكون ذات جودة عالية و قابلة للفهم والإنفاذ لجميع الدول الراغبة في تطبيقها وذلك لغاية جعل جميع الإفصاحات وأسس الإعتراف والقياس موحدة في جميع الدول من خلال إطار نظري موحد(صالح وفتيحة،2010:7). ويتم تعريف التوافق على انه عملية زيادة الانسجام ما بين التطبيقات المحاسبية عن طريق وضع حدود لدرجة الأختلاف بينها (المعيني، 2014، 28).

## 3-3: مزايا واسباب التوافق المحاسبي

يستند المؤيدون لأجراء التوافق المحاسبي الدولي الى مجموعة من الأسباب هي(المعيني،2014: 48):-

1.ضرورة تحقيق الانسجام ما بين القوائم المالية لغرض عولمة الأسواق المالية . كما أن هذا الانسجام يؤدي الى توفير كلف التمويل في اسواق رأس المال العالمية.

2.المنافع التي تحصل عليها الشركات المتعددة الجنسيات وهي :

أ. تقليل جهود المحاسبين المبذولة في توحيد القوائم المالية لتلك الشركات ، اذ أن عملية التوحيد سوف تكون اكثر سهولة واقل كلفة حين تكون فروع الشركات عبر العالم تعد قوائمها على الأسس نفسها .

ب. تعزيز قدرة الشركات متعددة الجنسيات على تقييم أداء الشركات التابعة في الدول المختلفة .

ج. تقييم جدوى الأستثمار في شركات اجنبية جديدة بالاعتماد على معايير واضحة (والمعايير المحاسبية الدولية واحدة منها) .

3.امكانية مقارنة المعلومات المالية الدولية، وبذلك تلغى تلك المقارنات سوء الفهم حول امكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية وتزيل أحد اهم معوقات تدفق الأستثمارات الأجنبية .

4. توفر الدول النامية من خلال تبينها للمعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها كلفة وضع هذه المعايير على المستوى المحلي .

5. تساعد المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق مستوى عال من الممارسات المحاسبية الدولية ، ومن ثم تزيد الثقة في القوائم المالية من قبل المستثمرين والمستخدمين الآخرين لتلك القوائم .

6. تستفاد شركات المحاسبة الدولية من التوافق المحاسبي في مجالين هما :

أ. تمتلك تلك الشركات زبائن (شركات) لها فروع او شركات تابعة لها وعليه فأن وجود معايير محاسبية متناسقة تسهل عمل حسابات موحدة لاولئك الزبائن .

ب. زيادة قدرتها على مناقلة ملاكها العامل من دولة لآخرى .

7. يقلل التوافق المحاسبي من الصعوبات التي تواجه جهات الأئتمان الدولية مثل البنك الدولي في اجراء المقارنات والتقييمات .

## 3-4: اهداف المحاسبة الدولية

برزت المحاسبة الدولية بهدف أساسي يتمثل في تقديم المعلومات المفيدة على مستوى دولي الى المستخدمين المختلفين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة ، وللوصول الى هذا الهدف تسعى المحاسبة الدولية الى تحقيق الاتي (أبو زيد،2005: 31-32):-

1.إيجاد اطار نظري وعملي ينظم ويحكم الممارسات والتقارير المحاسبية على مستوى دولي.
2.إيجاد نوع من الاتساق في الممارسات المحاسبية على مستوى دولي لتسهيل عملية المقارنة.
3.دراسة الأنظمة المحاسبية للدول المختلفة ومحاولة زيادة الوعي حول أسباب الاختلافات والتشابهات بين الدول.
4.تقييم دور المحاسبة في اقتصاديات الشركات والدول المختلفة ومساعدتها في التعرف على أسباب نجاح او فشل الأنظمة المحاسبية ومن ثم المساعدة في تطويرها.
5.العمل على جعل القوائم المالية للشركات اكثر دولية من خلال تسهيل قراءة القوائم المالية للشركات وجعلها قابلة للمقارنة والتحقق.
6. توفير الحلول للمشاكل المحاسبية المتجددة.
7. تسهيل عملية التدقيق امام شركات المحاسبة الدولية وزيادة الثقة في القوائم المالية على مستوى دولي.

## 3-5: تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية

كلما كانت بيئة الاعمال حركية (سريعة التغير) يجب ان تبقى مهنة المحاسبة تقدم المعلومات المفيدة وتبقى مفيده فقط حين ترضي احتياجات متخذ القرار . وفي الاقتصاد المعولم فأن الموارد الطبيعية والمالية والبشرية والمعرفية (المعلومات)يمكن ان تتحول من جزء من العالم الى جزء آخر بكفاءة وبسرعة اكبر . ولذلك ينبغي ان توفر المحاسبة معلومات لمتخذي القرارات حول اقتصاد المعرفة لجعل عملية تخصيص الموارد ينتفع منها بشكل نافع ومثالي (المعيني،2014: 5).

ويوجد دلالات واضحة على عالمية الأقتصاد مثل زيادة التجاره العالمية ، والتسهيلات اللازمة لنقل السلع والخدمات وانتقال الموارد المالية عبر العالم ، وزيادة كفاءة استخدام الموارد (Iqbal,2002:5 ). كما أن العولمة لم تحصل فقط في التوسع عبر السلع والخدمات بل شملت كذلك الأشخاص والتكنولوجيا والمفاهيم ، أذ أزداد عدد المحاسبين المهنيين المجازين (على سبيل المثال ) يبلغ عدد أعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين حالياً مايقارب مليوني عضواً(المعيني،2014: 6).

وقد شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات سريعة وواسعة شملت معظم المجالات البيئة التي يعمل بها النظام المحاسبي، على سبيل المثال أزالة الحدود والقيود بين العديد من الدول وظهرت التكتلات الاقتصادية التي سهلت عملية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال وكذلك الافراد بين العديد من الدول ذات اللغات والثقافات المختلفة، كذلك التقدم العلمي الباهر في مجالات الاتصال والنقل البري والبحري والجوي والالكتروني. وبالتالي كان لابد للمحاسبة من ان تتطور وتلبي الاحتياجات الجديدة للمستخدمين من المعلومات الملائمة والوقتية والمفهومة التي يتوقع ان تساهمن في ترشيد القرارات المختلفة(أبو زيد، 2005: 31).

ويرى الباحث ان تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية يكمن من خلال توصيل المعلومات والمعارف الى جميع المستخدمين المتواجدين في جميع انحاء العالم لاتخاذ قرارات رشيدة ، وزياد الوعي والمعرفة لدى جميع المستخدمين بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص.

## المحور الرابع / انعكاسات معلومات المحاسبة الدولية على القرارات الاستثمارية الاجنبية

اسهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاهتمام المتزايد في المعلومات لتحسين جودتها وتوصيلها باسرع ما يمكن الى متخذي القرارات لاتخاذ قرارات استثمارية اجنبية رشيدة، التي تعتمد بشكل

اساس على المعلومات التي تتسم بجودة عالية لترشيد هذه القرارات وبالتالي تساعد على رفع معدلات التنمية الاقتصادية المستدامة.

لقد اصبحت صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مورداً اقتصادياً مهماً لكثير من الدول، ولا يمكن تجاهل الدور الهام الذي تلعبه هذه الصناعة في تعزيز اقتصاديات الدول. وتسهم صناعة تكنولوجيا المعلومات في تنمية الاقتصاد ودفع عجلة التنمية من خلال توفير بعض الفرص الوظيفية.

اذ تحولت المعلومات الى منتجات اقتصادية على غرار المواد المعروضة في السوق التي تخضع لقانون العرض والطلب ، واسهمت التحولات التكنولوجيا بقسط كبير في تغيير المواقف الفردية من استخدام المعلومات ووظائفها ، لاضفاء الصفة المادية على قيمتها ، الى درجة جعلت من المجتمع الانساني مجتمعاً قائماً على مبدأ الاتصال الحاسوبي المعبر عن وصول الانسان الى التطور التكنولوجي في ميدان معالجة وتوزيع المادة الفكرية والمعرفية والاعلامية بواسطة الحاسوب. ولو امعنا النظر في الدعامات الحقيقية التي تقف وراء تقدم الدول الصناعية لوجدنا ان اهم دعامة هي الادارة والتنظيم , وان تلك الادارة والتنظيم تقف ورائها دعامات واسس. ومن تلك الدعامات والاسس الحديثة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (سلمان ،2009: 53-54).

ويعد الاستثمار الدولي أحد الظواهر الاقتصادية والمالية التي انتشرتْ مع زوال عصر القوميَّات، وظهور العالَم كوحْدة عالَميَة مكتملة الملامحِ والقسمات، تتداخل فيها أمورُ الاقتصاد والسياسة، والثقافة والاجتماع والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم، وقد تحولت الدولة من كونها مرْكزاً للاهتمام إلى أسواقٍ عالمية ودولية وقُوى تشارك في تحديد القرار الاقتصادي للدولة، مع انتشار ممارساتٍ ومعايير مختلفةٍ تُخرجها مِنْ محيطها المحليِّ الضيق إلى الخارج، فالتكنولوجيا والاتِّصال وحركة رأس المال التي تَزَامَن ظهورُها في نهاية القرن الثامن عشر، وتطوُّرها السريع في القرن العشرين أثناء الثورة الصناعية في أوروبا، ومن ثَم دخول مجالات تِقنِية كثيرة في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، كان لهم الدورُ الرئيس في إحداث تغيُّرات عالمية سريعة ومتدفقة، أدَّت إلى ظهور كياناتٍ ضخمة وذاتِ أثر بالغ في الاقتصاد العالمي، كالاستثمار الدولي وصيَغِه البديلة؛ كشركات مُتَعَددةِ الجنسيات.

## 4-1: سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة

ومن اهم السياسات المتفق على اهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بالاتي (الفهداوي وراضي ،2000: 209):-

1. سياسات الادخار 2. سياسة الاستثمار 3. السياسة السعرية 4.السياسة المالية 5. السياسة النقدية 6. سياسة التجارة الخارجية

وسوف يتم التركيز بشكل اساس على سياسة الاستثمار لكونها السياسة الاساسية التي يتم من خلالها رفع معدلات التنمية الاقتصادية المستدامة، وقبل التطرق الى الاستثمار لابد من التطرق الى الادخار لما له من اهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية, اذ تنبع اهمية الادخار من كونه يمثل المصدر الداخلي لتمكين الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية والذي يساهم بشكل فعال في تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية.

## 2-4: مراحل اتخاذ القرار الاستثماري

لقد بينت بعض المصادر ان مراحل اتخاذ القرار الخاص بالاستثمارات طويلة الاجل هي كالاتي (Horngren et al,2000;749):-

1. مرحلة التحديد. 2. مرحلة البحث عن البدائل. 3. مرحلة الحصول على المعلومات. 4. مرحلة الاختيار. 5. مرحلة التمويل. 6. مرحلة التنفيذ (اتخاذ القرار الاستثماري) والمتابعة.

تعد قرارات الاستثمار من اهم القرارات واعقدها بسبب طبيعتها الاستثمارية ، والغالب في هذه القرارات ان الادارة المالية تلجأ لها املاً في زيادة العائد على الاستثمار او القوة الايرادية من اجل تعظيم ثروة الملاك او تعظيم القيمة السوقية(الزبيدي، 2004: 69).

ويمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاثة أنواع وهي (العقيدي،2009: 1-2):-

1. الاستثمار العام : وهو الاستثمار الذي تقوم به المؤسسات العامة للدولة وعادة يركز هذا النوع من الاستثمار على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع كالخدمات الصحية والتعليمية والخدمية الأخرى كالماء والكهرباء والصرف الصحي.

2. الاستثمار الخاص: وهو الاستثمار الذي يقوم به الأشخاص أو الوحدات الاقتصادية من خلال توظيف مدخرات المواطنين أو من خلال الاقتراض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية بهدف تحقيق الأرباح.

3. الاستثمار الأجنبي : وهو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الوحدات الاقتصادية أو المؤسسات الدولية في دول اخرى، وهذا النوع من الاستثمار له أهميته في كثير من دول العالم لاسيما النامية منها، من خلال ما يقوم به أفراد طبيعيين أو شركات من نقل أموال من بلد لاستثماره في بلد أخر قد هيأ له المناخ الملائم لعملية الاستثمار بهدف زيادة الارباح. وقد تم تعريف الاستثمار الدولي على انه كل استثمار يتم خارج موطنه؛ بحثاً عن دولة مضيفة؛ سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواءٌ لهدف مؤقت، أم لأجل محدّد، أم لأجيال طويلة. ويمكن تعريف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها تلك الشركات التي لها اعمال في دولتين أو اكثر .

فتحقق النّفع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع لا ينحصر في الوصول إلى درجة معيّنة من الاكتفاء الذاتي والرّفاه الاجتماعي الداخلي ، بل يأتي أيضا من جراء فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية ، وهذا ما يتطلب من الدولة وضع قرارات خاصّة لاختيار وتوجيه الاستثمارات ، ومدى قدرتها على تحقيق المنفعة الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى رسم السياسات الملائمة وتهيئة المناخ المناسب للاستثمارات .

### 3-4: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أوكل الاستثمارات في المشروع المعين ، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار. فضلا عن قيام الاستثمار الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة . أما مفهوم الاستثمار غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية ، فهو ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات أو الشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري.

فشهد العصرُ الحديث توسيعَ هذه الاستثماراتِ الدولية؛ حيث إنها تحاول رفعَ مستوى المعيشة للبُلْدان المُضيفة، وذلك من خلال نقل رأس المال والتكنولوجيا، وبالتالي تقود إلى تقاربٍ في المستويات المعيشية العالمية؛ ولذلك تَعمل الدولُ المضيفة على توفير أو تهيئة المُناخ لهذه الاستثمارات، وذلك بتقديم حوافِز لتشْجيعها؛ كالإعفاءات الجمركيَّة، وضمانات الاستثمار الوافد، وأيضًا دراسة الأسلوب الضريبي، وذلك مِن خلال تخفيضاتٍ في الضرائب على المستثمر الدولي، ومن الملحوظ أنَّ المستثمرين الدوليين، أو هذه الكيَاناتِ العملاقة، قد تُقْدم على مجازفةٍ ومغامرة نتيجة مواجهتِها لبعض الصعوبات والمخاطر المتعلِّقة بالعائد الاستثماري، أو صعوبات سياسية حاصلة من ناحية عدم توفر الاستقرار السياسي في البلد المضيف.(الفخري،2010: 1-2).

ومن المعروف أنَّ حجمَ المخاطر في الاستثمار الدولي أكبرُ منها في الاستثمار المحلي، ولكنْ يجب حسابُ وتقدير تلك المخاطر مُسبقًا قبل اختيار فرص الاستثمار في دولة ما، ويجب أن تكون تلك المخاطرُ وتكلِفَتُها معقولةً(المصدر السابق: 3).

إنّ نجاح أي حكومة بشكل عام أو منظمة أعمال بشكل خاصّ في حلّ المشكلات الاقتصادية، أو القدرة على تحقيق هدف معين ، هو بلا شكّ دالة في جودة قراراتها و رشد خططها و سياساتها ، وهذا لم يتحقق بدون معلومات داعمة للقرار.

### 4-4: اهمية معلومات المحاسبة الدولية في اتخاذ القرار الاستثماري الاجنبي

وشهدت العقود الثلاثة الماضية في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الدول الصناعية والدول النامية الدور الهام الذي تلعبه مهنة المحاسبة في ترشيد القرارات التي تستلزم عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ أنه في ظل وجود مهنة محاسبة ذات أصول مكتوبة ومتعارف عليها مع توفر المحاسب المؤهل الملتزم في ممارسته لهذه المهنة بأصولها وأخلاقياتها في ظل معايير المحاسبة الدولية يمكن تزويد إدارة الوحدة الاقتصادية بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار سواء في مرحلة التخطيط أو مرحلة التنفيذ أو في مرحلة تقييم الأداء للبرامج والمشاريع الإنمائية الآمر الذي يجسد القول أن من يمتلك المعلومات يمتلك قوة اتخاذ القرار ... ويمكن وبقدر ما تكون المعلومات المتوفرة لمتخذي القرار في الوحدة الاقتصادية دقيقة وسليمة وكافية، بقدر ما يكون القرار ناجحاً وموفقاً في تحقيق الأهداف المطلوبة .

اذ إن عملية اتخاذ القرارات عملية إنسانية وعقلية قابلة للترشيد بقدر ما يتوفر لمتخذ القرارات جوهر العملية الإدارية في الوحدة الاقتصادية من معلومات، إذ تهدف هذه العملية إلى الاختيار والمفاضلة بين البدائل في ضوء الهدف الذي تسعى إدارة الوحدة الاقتصادية إلى تحقيقه، أي أن ما يمكن قوله في هذا المجال أمام مهام التخطيط والتنفيذ وتقييم الأداء تتداخل فيما بينها من الناحية العملية وهذه المهام لا يكتب لها النجاح ما لم تقم المحاسبة في توفير البيانات والمعلومات والتقارير التي تتصف بالكفاءة (الناظر، 2005 :2).

ويشهد العالم اليوم تحولات كبيرة وهائلة ومتسارعة في شتى المجالات، خاصة فيما يتعلق بتداعيات العولمة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية وما يعرف بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اذ بات من

الضروري وضع الخطط والسياسات لمجابهة هذه التحديات التي اصبحت امراً واقعاً. وفي ظل التحديات الهائلة الناشئة عن العولمة وثورة المعلومات ، اشارة الى ضرورة تفعيل دور معلومات المحاسبة الدولية لتسهم بصورة اكثر فاعلية في تحقيق الاهداف وترشيد قرارات الاستثمار الاجنبي. اذ تعد المعلومات المحاسبية التي تتوفر فيها الخصائص النوعية من ملائمة وموثوقية وغيرها من اهم مقومات اتخاذ القرار الاستثماري وان المحاسبة باعتبارها نظام للمعلومات التي يتم من خلالها تقديم المعلومات الى المستثمرين(النقيب،2004: 202-203).

ومن المعروف ان الهدف الاساسي للمحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان لتقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التاكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية (Kieso et al,2007:4-5).

اذ تشكل التقارير المالية الاداة الرئيسة لتوصيل المعلومات واعطاء صورة واضحة ملخصة عن نتيجة نشاط الوحدة ومركزها المالي لمتخذي القرارات وخصوصاً المستثمرين لامتلاكهم سلطة وقدرة محددة للوصول اليها بصورة مباشرة وعليه فان اعداد التقارير المالية لا يمكن وصفه هدفاً في حد ذاته وانما وسيلة تهدف الى تقديم المعلومات المفيدة للمستثمرين لترشيد قراراتهم الاستثمارية (كيسو وويجانت،1999: 66-67).

ويعتقد كل من (Schroeder et al) ان الهدف الاول لتقديم المعلومات المحاسبية هو تزويد المستثمرين بمعلومات ملائمة وموثوقة تمكنهم من اتخاذ قرارات واعية ، ويستخدم المستثمرون جميع المعلومات المالية المتاحة بما يتماشى مع تفضيلاتهم بشان المخاطر والعائد المتوقع من الاستثمار(Schroeder et al,2009:115).

فاستعمال الإنترنت كقناة لنشر المعلومات أدى إلى تحقيق نشر سريع وفوري للمعلومات ، وتحسين إمكانية الوصول اليها من الأطراف المستفيدة سواء داخل الدولة أو خارجها ، كما ساهم اعتماد الإنترنت كقناة لتوزيع المعلومات في وضع منهج التوسع في الإفصاح موضع التطبيق، اذ يقوم الأنموذج التقليدي للافصاح على توفير معلومات مالية عن الوحدة الاقتصادية بعّدها المصدر الاساسي للمعلومات، وذلك على اساس انه يتوافر لديها قدر من المعلومات عن نشاطاتها اكبر مما قد يوفره أي مصدر خارجي، ومن ثم يمكن للوحدة الاقتصادية انتاج المعلومات بتكلفة اقل وبدرجة اعلى من الثقة مقارنةً بالتكلفة التي يمكن ان تتحملها من المصادر الخارجية لانتاج نفس تلك المعلومات ، ومع ظهور ثورة المعلومات والتطور السريع في تكنولوجيا شبكات الاتصال تغيرت مقومات هذا الأنموذج التقليدي في مجال توزيع ونشر المعلومات المحاسبية.

حيث اصبح بالامكان ايصال المعلومات بسرعة فائقة الى ملايين المستخدمين في اماكن مختلفة من العالم من خلال شبكات المعلومات المتصلة مباشرةً وفورياً Online وبوسائل سمعية ومرئية، مع امكانيات فائقة الجودة من حيث تحليل البيانات ورفع ملفاتها الى الشبكة وانزالها الى حاسبات المستخدمين لاتخاذ قرارات استثمارية محلية واجنبية رشيدة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (توفيق،2002: 5). هذا وتتعاظم اهمية النشر الالكتروني للمعلومات كلما اتسعت الشبكة المعلوماتية(الانترنت)، فحجم المعلومات المتوفر بها مذهل ويزداد مستخدموها بالآلاف كل يوم. كما تعمل التقنيات الحديثة على إحداث تحولات جوهريه في عملية نشر وتوزيع المعلومات التي تشكل اساساً لمجتمع المعلومات الجديد ، ولا شك ان النشر الالكتروني يزداد بسرعة كبيرة اذ يسمح بتوزيع المعلومات ونشرها بكلفة بسيطة وسط اتصال فعال لا يمكن توفيره بسهولة في ظل التقنيات المعتمدة على الورق، ورغم ان النشر الالكتروني قد لا يلغي النموذج المعتمد على الورق ولكنه سيشكل رافداً مهماً لتلبية احتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة التي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الى الامام(الرتيمي،2009: 1-5).

ويتميز الحاسوب بالقدرة على تحديث المعلومات فوراً ومباشرةً (اول باول) عند حدوث العملية او الحدث المالي- نتيجة السرعة الفائقة للحاسوب في عمليات معالجة البيانات وقابلية تلقي الاوامر والايعازات من مصادر متعددة في ان واحد(عزيز ، 1998: 105). كما يجعل استعمال الانترنت عملية الوصول إلى

كميات كبيرة من المعلومات الخارجية سهلاً ورخيصاً، ويحسن السرعة في تبادل هذه المعلومات، والسهولة في تحليلها بفضل تطور البرامجيات مما يؤدي الى ترشيد القرارات الاستثمارية الأجنبية (العامري ،2003: 131).

ويرى المعيني فأن وظيفة المعايير المحاسبية تتركز في " قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية المؤثرة في توزيع الموارد ، ومن الناحية المثالية فأن مثل تلك المعلومات ينبغي ان تستخدم من قبل المستثمرين لتقييم الفرص الاستثمارية المقدمة من قبل الشركات المختلفة لتوزيع الموارد النادرة بشكل كفوء . اما من الناحية النظرية فأن تلك العملية هي نتاج لتوزيع مثالي للموارد داخل الاقتصاد . تؤدي الى تعظيم المنافع للمجتمع " (المعيني،2014 :50).

وبما أن الشركات المتعددة الجنسيات (MNE) تعد قوائمها بشكل منسجم مع القوانين والممارسات في البلد الأم . والمستثمرون في تلك الشركات والمقرضين اليها يحتاجون الى أن يكون لهم الخبرة والدراية في نظم الابلاغ المالي لدولة أو اكثر من دول العالم.

ويرى السليم إن المحاسبة الدولية هي التي تهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحري عن أسباب اختلافها، فبالتالي إن تنظير المعرفة المحاسبية في ظل مبادئ عامة لا تتأثر بالمتغيرات البيئية سوف يحقق إمكانية إصدار معايير محاسبية موحدة، تحقق أفضل كفاءة اقتصادية"حيث أن اعتماد معايير محاسبية موحدة في مختلف دول العالم يعطي قدرا اكبر من الثقة للقوائم المالية ويجعل عملية المقارنة أكثر سهولة، من اجل المفاضلة بين البدائل الاستثمارية وبالأخص في ظل تداخل اقتصاديات البلدان في ما بينها وتوسع حجم الشركات المتعددة الجنسيات."وتخضع البيانات المالية التي يتم إعدادها في كل بلد بصوره أو بأخرى للقوانين المحلية التي تتضمن قواعد المحاسبة التي تعدها الجمعيات المهنية في ذلك البلد. ويتم في ضوء ذلك إعداد قواعد المحاسبة الدولية للقبول الدولي، لان إحدى غايات مجلس معايير المحاسبية الدولية هي تحقيق أعلى درجة في التنسيق بين قواعد وسياسات المحاسبة المختلفة بين الدول".

ومن خلال ذلك يرى الباحث ضرورة التوفيق بين المعايير المحلية والدولية من اجل تجاوز العديد من العقبات سواء على المستوى المحلي أو الدولي في ما يتعلق بمصداقية القوائم المالية وجعلها ملائمة وموثوقة لاتخاذ القرارات والمفاضلة بين البدائل دوليا ومحليا، إذ لا ينبغي الانفراد بمعايير محلية دون مواكبتها للمعايير الدولية والتي جاءت انعكاسا للتطور الاقتصادي الدولي، لان عدم وضع المعايير الدولية نصب أعين الجمعيات المهنية المنظمة لقواعد المحاسبة المحلية سوف يؤدي إلى جعل القوائم المالية للبلد المعني قليلة المصداقية ولا تحقق الأهداف المرجوة منها على الصعيد الدولي، وان عدم الثقة في القوائم المالية يؤثر في حجم النشاطات المالية والتجارية وبالتالي على الاقتصاد الوطني ككل .إن من أهم العوامل التي ضاعفت الجهود لإصدار معايير المحاسبة الدولية هو عامل ظهور الشركات الدولية متعددة الجنسيات والتي تتطلب توافر قوائم مالية تشترك بنفس المفاهيم والأسس والقواعد(السليم، 2010: 1).

إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية يضفي على القوائم المالية المنشورة وغير المنشورة المزيد من الثقة والملاءمة، ويجعلها تعكس بدرجة دقيقة جدا الأحداث الاقتصادية بما لا يدع لدى مستخدمي هذه القوائم على اختلاف أطيافهم تساؤلات جوهرية حول محتواها، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية

على المستوى المحلي والدولي وخاصة في ما يتعلق بالمصارف والمنشآت المالية، بكونها قطاعا استثماريا، أو نتيجة اعتماد كافة القطاعات الاقتصادية على المصارف والمنشآت المالية. وتساعد المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق مستوى عال من الممارسات المحاسبية الدولية ، ومن ثم تزيد الثقة في القوائم المالية من قبل المستثمرين والمستخدمين الآخرين لتلك القوائم(المعيني،2014: 48).

وبينما نجد شركات و دولاً تعتمد على معايير المحاسبة الدولية بشكل متزايد لاتخاذ قرارتها الاستثمارية ، فان شركات اخرى ودول اخرى لاتفعل الشيء ذاته . فاذا كانت الشركة لاتتبع معايير محاسبية مألوفة ، كما أنها لم تحول قوائمها المالية لتتفق مع معايير مألوفة فان على المستثمر أن يتبنى واحداً من المدخلين الآتيين (القاضي وحمدان،2008: 76-78):-

أ- يقوم المستثمر بتعديل الأرقام المقدمة في القوائم المالية لتتفق مع المعايير المحاسبية الدولية لجعل الارقام الظاهرة أكثر قابلية للمقارنة مع ارقام تتعلق بقوائم مالية بشركة اخرى في دولة أخرى . ويعتمد هذا المدخل على افتراض أن الاسواق المالية متكاملة بصورة جيدة وهذا ما يدعو اليه اقتصاد المعرفة.

ب- أن يصبح المستثمر متأقلماً مع المعايير المحاسبية في كل الدول المرغوب الاستثمار فيها ، على أساس أن لكل دولة ظروفها ونسبها بعكس الافتراض السابق الذي يقول بتداخل الاسواق المالية وتكاملها ، ويعتمد المستثمر بناء على هذا الافتراض على أساس المقارنة بين شركات أو قطاعات مختلفة داخل بلد محدد بعينه دون المقارنة مع الاسواق المالية الاخرى .

ويعتقد بعض الباحثين ان الوظيفة او الهدف النهائي للمعلومات هو زيادة المعرفة ، او تحويل المجهول الى معلوم ، او تخفيض حالات عدم التاكد لدى متخذي القرارات ، مما يساعدهم على اتخاذ القرارات الهادفة في اطار موضوعي. اما صالح فانه يرى ان المستثمرين يقومون بالاعتماد على التقارير المالية فضلا عن المعلومات الاخرى (غير المالية)لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية بخصوص زيادة الاستثمار او تخفيضه او الاحتفاظ به (صالح،2010: 64).

4-5: مدى اعتماد قرارات الاستثمار الأجنبي على المعلومات المحاسبية (القاضي وحمدان ،2008: 75-79):-

أ- قرارات استثمارية اجنبية تعتمد على معلومات غير محاسبية لاتعتمد هذه الاستراتيجية على المعلومات الخاصة بالشركة التي يراد شراء أسهم من اسهمها ، بل انها تعتمد عوضاً عن ذلك على مجموعة من المؤشرات ، وتتخذ قرارات الاستثمار في دول معينة على أسس غيرمحاسبية ، كالاعتماد على معدل نمو الناتج القومي أو الدخل الفردي أو حجم السوق المالي . كأن يخصص المستثمر حصة من استثماراته تتناسب مع حجم السوق المالي في كل دولة من الدول ذات العلاقة ، مما يجعلها تستغني عن نقص المعلومات المحاسبية ، أو النقص في قابلية فهم المعلومات المحاسبية المتاحة . وهي بشكلها العام هذا تجعلها تفي بحاجة المستثمر الذي يرغب في توزيع استثماراته على اسواق مالية مختلفة .

ب- قرارات استثمارية اجنبية تعتمد على معلومات محاسبية وهي على عكس الاستراتيجية السابقة ، تعتمد على المعلومات المحاسبية ، حيث يحاول المستثمر بموجب الاستراتيجية المباشرة تقويم ما اذا كانت الشركة التي يراد شراء أسهم منها ، تمثل استثمارا جيدا أم لا ، وذلك عن طريق استخدام المعلومات المحاسبية بالاضافة الى المعلومات الاخرى المختلفة ، كالمعلومات الاقتصادية العامة عن الدولة أو القطاع الذي تنتمي اليه الشركة أو التنبؤات المتاحة بشأنها ، والمعلومات المستقاة من الصحف أو تقارير

المساهمين أو مجلس ادارة الشركة ونقاط قوتها وكفاءة ادارتها ومستقبلها . وحين يحصل المستثمر على معلومات جيدة هامة يتخذ قراره بالشراء أو بالبيع فيحقق سبقاً على منافسيه من البائعين أو المشترين .

ج- قرارات استثمارية اجنبية تعتمد على معلومات محاسبية وغير محاسبية ويجمع هذا المدخل بين المدخلين الاول والثاني عن طريق الاستفادة من كليهما. كأن تتم الاستفادة من تباين مؤشرات الناتج والدخل القومي وحجم السوق المالي ، اذا لم تتوافر معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها أو التأقلم معها مما يجعلها صالحة للمقارنة.

ويرى الباحث ان معلومات المحاسبة الدولية كحد ادنى لترشيد قرار الاستثمار الأجنبي تشمل قوائم مالية موحدة متضمنة عدة أعمدة وهي كالاتي عمود للكلفة التاريخية بعملة الشركة الام وبعملة البلد الذي يعمل فيه الفرع وعمود يعكس التغيرات في المستوى العام للاسعار (محاسبة التضخم ) ومعلومات عن الضريبة.

**أ- القوائم المالية الموحدة**

ينبغي ان تبلغ الشركات المساهمة (بصورة خاصة) عن اعمالها واعمال الشركات الأجنبية التابعة لها بمجموعة من التقارير المالية تسمى القوائم المالية الموحدة متضمنة موجوداتها ومطلوباتها وارباحها هي والشركات التابعه لها (الأجنبية والمحلية) والقوائم المالية الموحدة هذه ينبغي أن تعد على وفق المعايير المحاسبية المعتمدة في بلد الشركة الأم ، ولتحقيق ذلك ينبغي القيام بالآتي (المعيني، 2014: 9-10):-

1. تحويل القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية والمعدة على اساس المعايير المحاسبية في البلد الأجنبي الى قوائم مالية معدة على وفق المعايير المحاسبية الدولية ويتطلب ذلك اجراء تسويات وتعديلات جوهرية حتماً .

2. بعد تحويل القوائم المالية الى قوائم مالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية يتم ترجمة القوائم هذه من عملة البلد الذي تقع فيه الشركة التابعة الاجنبية. وهناك عدة طرائق لترجمة القوائم في العملة الأجنبية الى العملة المحلية وهذه الطرائق تستخدم معدلات الصرف الجارية ومعدلات الصرف التاريخية .

**ب- القوائم المالية في ظل التضخم**

أفردت لجنة المعايير المحاسبية الدولية معياراً خاصاً بمعالجة مشكلة التضخم في القوائم المالية ، وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 ( التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع).

وقد نص المعيار على وجوب التعبير عن القوائم المالية للشركات التي تعد قوائمها المالية بعملة اقتصاد شديد التضخم سواء أكانت تلك القوائم معدة بأستخدام مدخل التكلفة التاريخية أم بأستخدام التكلفة الجارية ، وذلك بأستخدام وحدة قياس جارية بتاريخ القوائم المالية .

ويتم تعديل القوائم المالية المعدة بأستخدام مدخل التكلفة التاريخية وذلك وفقاً لمايلي (القاضي وحمدان،2008: 56) بتصرف:-

1- يتم احتساب مكاسب أو خسائر الاصول والالتزامات النقدية (العناصر النقدية)واظهاره في قائمة الدخل، وتتضمن هذه العناصر النقدية والمدينون وأ ق والقروض الممنوحة والدائنون وأ.د والقروض المستلمة الخ.

2- يتم تعديل قائمة الدخل وفقاً للمستوى العام للأسعار، وذلك من خلال ضرب المبالغ الظاهرة في القائمة في الرقم القياسي السائد في تاريخ الميزانية مقسوماً على الرقم القياسي السائد في تاريخ الحدوث.

3- يتم تعديل العناصر غير النقدية الظاهرة في قائمة المركز المالي وفقاً للمستوى العام للاسعار وذلك من خلال ضرب مبالغ هذه العناصر في الرقم القياسي في تاريخ اعداد الميزانية مقسوماً على الرقم القياسي في تاريخ الحدوث.

**ج- ضرائب الدخل الدولية**

أن وجود كيان اقتصادي لشركة تابعة اجنبية يظهر لنا نوعان من الاسئلة ترتبط بالضرائب هما(المعيني،2014: 10) :-

1. ما هو مبلغ الضريبة الذي تدفعه الشركة التابعة الأجنبية في بلدها الأجنبي ، وكيف يمكن تقليل تلك الضريبة الى الحد الادنى من (الناحية القانونية) .

2.ماهي الضريبة التي تدفعها الشركة الأم (في بلدها الأصلي) أن وجدت عن ارباحها المتحققة من نشاطات الشركة التابعه الأجنبية ، وكيف يمكن تقليل تلك الضريبة الى الحد الادنى (من الناحية القانونية) .

وهكذا فأن على الشركة تقليل اجمالي المبالغ المدفوعة عن الضرائب لكامل مجموعتها (الشركة الأم والشركات التابعة لها المحلية والأجنبية) ، وانها تقوم بذلك لتعظيم التدفقات النقدية لها بعد الضريبة. ولانجاز ذلك ينبغي ان يكون لدى الشركة اطلاع واسع على نظم الضريبة في كل دولة لديها فيها فرع او شركة تابعة لأن كل بلد له قواعده الضريبة والتشريعات الخاصة به .

ومن خلال الخبرات التي اكتسبتها الشركات في تحليل القوائم المالية للشركات التي ترغب بالاستحواذ عليها والمعروضة في اسواق المال العالمية ، اصبح هناك ميزة مهمة لجميع الدول ، بضمنها الولايات المتحدة الامريكية ، أن تتبنى مجموعة عامة من المعايير المحاسبية في هذه الحالة فأن الوصول الى مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية حول العالم تصبح ضرورية لتقليل مشكلات الشركات المرتبطة بعدد من السنين في تقييم فرص الاستثمارات الاجنبية بسبب الاختلاف في معايير المحاسبة المحلية فالشركات الكبيرة والمتعدده الجنسيات أصبحت اليوم داعمة للتوافق الدولي للمعايير المحاسبية(المعيني، 2014: 13).

ان بعض الشركات قد بدأت في نشر ما يقال عليه تقرير الاستدامة بالإضافة الى تقريرها المالي التي توفر معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للشركة ،والذي يسمى في بعض الأحيان بالتقرير الثلاثي (الاجتماعي الافراد، البيئي النبات، الاقتصادي الأرباح)

لذلك ينبغي على الوحدة الاقتصادية الإفصاح عن معلومات مالية (القوائم المالية) وبيئية (معلومات متعلقة بالهواء والأرض والمياه) واجتماعية (معلومات متعلقة بالمجتمع على سبيل المثال كم ساهمت في تقليل البطالة او المبالغ المنفقة على التامين الصحي للعاملين) أي يجب على الوحدة ان تحافظ على راس المال المادي والطبيعي (المحافظة على الأرض في اخر المدة كما كانت عليه في اول المدة) والاجتماعي او تضمين بعض المعلومات الاجتماعية والبيئية في التقارير المالية او في الملاحظات. ومن ناحية اخرى وجد بعض الباحثين ان الوحدات الاقتصادية المتعددة الجنسية يجب ان توفر معلومات غير مالية عن ادائها بالاضافة الى المالية مثل البيئية والاجتماعية والذي اطلق عليه البعض بتقرير الاستدامة حتى يتم توفير معلومات متكاملة عن الوحدة ، مما يؤدي الى استمرار ونجاح هذه الوحدة.وتتمثل اهدف وعوائد تقرير الاستدامة(لطفي،2011: 28):-

- جعل أنشطة ومنتجات وخدمات الشركة التي تخلق اثار بيئية واجتماعية شرعية.
- زيادة سمعة الشركة.
- اكتساب ميزة تنافسية.
- مؤشر ودليل على الأداء الشامل.
- زيادة الشفافية والمساءلة المحاسبية داخل الشركة.
- تحفيز العاملين.

ويرى الباحث ان الشركات المتعددة الجنسيات يجب ان تعد قوائمها المالية بما يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية لكي تكون مفهومة لكل مستثمر، وان متخذ القرار (المستثمر) يجب ان يكون لديه الوعي الكافي في المعايير المحاسبية الدولية حتى يتم اتخاذ قرارات رشيدة وهذا ما يتلاءم مع متطلبات اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة.

## المحور الخامس/دور قرارات الاستثمار الأجنبية واقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة

### 5-1: مفهوم التنمية المستدامة

لو بحثنا في قواميس اللغة العربية لوجدنا ان تنمية الشئ تعني ارتفاعه من موضعه الى موضع اخر. ونما المال بمعنى زاد وكثر. ولكن مدلول التنمية في لغتنا المعاصرة لا تكفيه هذه المعاني التي تعرف كما يبرزها الاعلام على انها تغييراً اساسياً في كل انماط الحياة السائدة.

وينبع هذا تغير نوعي وكمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع. وهذا يعني ان تنمية المجتمعات المتخلفة هو نقلها من حالة الى حالة افضل ومن نمط معين الى نمط متقدم، كما تم تعريف التنمية على انها زيادة محسوسة في الانتاج والخدمات شاملة ومتكاملة، مرتبطة بحركة المجتمع تاثيراً وتاثراً ، مستخدمة الاساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والادارة (محمد ،1979: 20-21).

وتعرف الاستدامة بانها العملية الديناميكية التي تمكن الأفراد من ادراك الامكانيات المتاحة ،وتحسين جودة الظروف المعيشية بالطرق التي تحمي وتعزز بآن واحد نظم مساندة هذه الظروف على الكرة الأرضية.وتتطلب عملية فهم وتطبيق الاستدامة إدراك جديد للعالم ونظمه الطبيعية وإدراك كيف تؤثر تصرفاتنا على الموارد وعلى الأجيال القادمة.وتعرف الاستدامة ايضاً بانها عبارة عن نسيج يجب أن يلف جميع أوجه الحياة ويرتب علينا تحديات لتطبيق المصفوفات الجديدة، والحلول المناسبة في قراراتنا اليومية. وتترجم الاستدامة إلى خيارات وكل خيار له تكلفة، "تكلفة حقيقية" ،وهي عبارة عن مجموع التكاليف البيئية والاجتماعية والاقتصادية مقابل المنافع العائدة من كل خيار. وتجدر الملاحظة إلى أن التكلفة البيئية في آخر القائمة ولا يعني ذلك أنها غير مهمة بل تمثل التكلفة البيئية جزء من العملية ،حيث تأتي التكاليف الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة المجموعة[1].

---

(1) للمزيد من التفاصيل راجع الموقع الاتي
www.iefpedia.com

وتعرف التنمية المستدامة بأنها: عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات والأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال على تلبية احتياجاتها (مندور،2011: 33). ويقصد بها ضمان حصول الاجيال االحالية على فرص التنمية دون المساس في الأجيال المقبلة وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية، وهو ما يحتم بالتالي التنمية في مفهومها الشامل من خلال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية من الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية(غنيم وأبو زنط،2010: 25).

## 2-5: ابعاد التنمية المستدامة

تبدأ العديد من الشركات عند تحديد إطار التنمية المستدامة بتأسيس ستة إلى عشر مبادئ تتضمن العناصر الثلاثة المتداخلة للتنمية المستدامة وهي البيئة والاقتصاد والمجتمع وتمثل هذه المبادئ القاعدة التي تبنى عليها أية سياسة في الشركات ، ويظهر الواقع العملي أن أية سياسة لا تتضمن هذه العناصر سوف تكون ضعيفة وغير ناجحة. واعتمد المجتمع الدولي مصطلح التنمية المستدامة الذي يعني تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة في مستوى لا يقل عن المستوى الذي نعيش فيه هذا وقد حدد المجتمع الدولي ابعاد التنمية المستدامة، وهذا يعنى أن تكون هناك نظرة شاملة عند إعداد إستراتيجيات التنمية المستدامة تراعى فيها بدقة الأبعاد الثلاثة.

وتشمل التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد مع اعتبار الوزن النسبي لكل بعد ومراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال[1]:-

- البعد الاجتماعي: ويقصد به العمل بإخلاص مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والافراد لحل المشاكل المتعلقة بالبطالة، والتنمية المحلية والإقليمية، والرعاية الصحية والثروات ، والترابط الاجتماعي، وتوزيع الخدمات...الخ.
- البعد الاقتصادي: ويقصد به توظيف الموارد المالية والمادية والبشرية لتحقيق تنمية اقتصادية وتنافسية وابداعية.
- البعد البيئي: ويقصد به الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية وجمالها،ونوعية المياه والهواء والتربة وتغير المناخ،التنوع البيولوجي من خلال الاستخدام الكفء لها.

ويدعو هذا البعد إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية لضمان إستدامة التنمية وبحيث تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية القيم والمناظر الطبيعية وبحيث تستخدم الموارد المتجددة بما لا يتجاوز قدرتها على التجدد. وتستخدم الموارد غير المتجددة بطريقة تضمن استمرار استخدامها على المدى الطويل بفاعلية وذلك عن طريق الاستعاضة عنها بالموارد الأخرى المتاحة أو المواد المصنعة(غنيم وأبو زنط،2010: 25).

إن المشروعات الكبيرة على مفترق طرق سلوكي اليوم بسبب التباعد الحاصل بين المجتمع وهذه الشركات ،لذلك ترى أن النجاح لم يقاس فقط من خلال الربحية بل يجب أن يقاس النجاح بأخذ عوامل أخرى داخل الشركات ،مثل المتغيرات أو المؤشرات غير المالية والإفصاح عنها في قوائم مالية ملحقة،بحيث تضغط

---

(1) للمزيد من التفاصيل راجع الموقع الاتي
www.eeaa.gov.eg/Arabic/main/sustain-dev-def.asp

جهات عديدة مثل المساهمين والمستهلكين باتجاه اتباع ممارسات سليمة في التحكم المؤسسي في هذه الشركات ،وإدارة مخاطر تدهور السمعة الجيدة للشركات وتأكيد الشفافية في المعلومات .لأنها تمثل اتجاهاً قوياً سوف يستمر في لعب الدور المؤثر في حياة الشركات في السنوات القادمة[1].

ويحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى نظام متسق يضم السياسات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في خطة شاملة للتنمية. تضمن هذه الخطة توظيف الموارد الطبيعية ورأس المال البشري بطريقة اقتصادية لتحقيق نمو إقتصادى يهدف إلى الارتفاع بنوعية الحياة للمواطن مع الحفاظ على نوعية البيئة ومصادرها الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة.

ولتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يقوم الحكم فى المستويات الوطنية والمحلية والمحافظات على الشفافية في صنع القرار ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسئولية والمساءلة والمحاسبة فى التنفيذ. كما يجب أن تكون هناك أسس واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد واستخدام الأموال العامة وخفض التكلفة وترشيد الإنفاق والانتباه إلى القضايا الاجتماعية.

## 5-3: مؤشرات التنمية الاقتصادية

رصدت بعض الدراسات على ان المؤشرات الاكثر استخداماً لقياس مستوى التنمية الاقتصادية المستدامة التي تحققت في دولة ما المقارنة بدولة أخرى (ropert,1988:1):-

1. تراكم راس المال المادي. 2. التغيير التكنولوجي. 3. التنمية البشرية.

**5-4: متطلبات التنمية الاقتصادية**

رصدت بعض الدراسات والبحوث ان المتطلبات الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة تتركز بالاتي( ياسين والتميمي:1154 ):-

1.التخطيط. 2. توفير البيانات والمعلومات اللازمة. 3. توفير التكنولوجيا الملاءمة. 4. توفير الموارد البشرية المتخصصة. 5. الانتاج بجودة عالية. 6. وضع السياسات الاقتصادية الملاءمة. 7. توفير الأمن والاستقرار اللازم. 8. نشر الوعي التنموي بين المواطنين.

ويرى الباحث ان الاستثمار الأجنبي يعمل على زيادة تراكم راس المال المادي (البنية التحتية) من خلال زيادة راس المال، وبالتالي زيادة المشاريع المنفذة، اما فيما يخص التغير التكنولوجي فان الاستثمار الأجنبي يعمل على نقل التكنولوجيا من دولة الى أخرى وبالتالي سوف يتم تغيير التكنولوجيا، وكذلك فان الاستثمار الأجنبي سوف يزيد من التنمية البشرية من خلال نقل الخبرات بين المستثمرين والمدراء والعاملين.

وحظى الاستثمار باهتمام كبير في الادب الاقتصادي التنموي باعتباره المفتاح الرئيس للتنمية الاقتصادية المستدامة. فالاستثمار هو التعبير عن خلق طاقات انتاجية جديدة الى جانب الحفاظ على الطاقات القائمة. وتنصرف سياسة الاستثمار الى تقرير اولويات الاستثمار في اطار التنمية الاقتصادية المستدامة. وتنطوي عملية التقرير تلك على جانبين اساسيين هما : تحديد حجم الاستثمار الكلي الذي يؤمن التشغيل الكامل للطاقة الانتاجية، وتوزيع هذا الحجم على القطاعات الاقتصادية المختلفة(مندور،2011: 120).

---

(1) للمزيد من التفاصيل راجع الموقع الاتي
www.alwatannews.net/articleviewer.aspx

## 5-5: جدوى الاستثمارات الأجنبية

إن الجدوى من الاستثمارات الأجنبية تعتبر محورا هاما ، وفيما يلي نعرض بعض وجهات النّظر في هذا الخصوص[1]:-

1. النظرية الكلاسيكية :ان الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة .

2. النظرية الحديثة : تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن كلا من طرفي الاستثمار أي الشركات متعددة الجنسيات و الدولة المضيفة يربطهم علاقة المصلحة المشتركة . فكل منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة . و بمعنى آخر أنه لا يوجد مباراة من طرف واحد كما افترض الكلاسيك . ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد . غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما .

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الآتي :

1- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية و البشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول .
2- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها .
3- خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتّالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية .
4- تقليل الواردات .
5- تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة .
6- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
7- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحليّة .
8- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها .
9- أنّ تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المضيفة يتوقف إلى حد كبير على المنافع السابقة .

---

(1) للمزيد من التفاصيل راجع الموقع الاتي
www.iefpedia.com

ويتجه الاستثمارُ الدوليُّ للدولة المضيفة، إذا كان العائدُ الصافي على الاستثمارِ في الخارج بعدَ خصْمِ معدَّلِ المَخاطر – أعلى منه على الاستثمار في الداخلِ؛ أيْ: بلَدِ المستثمِر، وفي حالةِ تساوي المعدَّلين بين دولتين مضيفتين، فسوف يكون القرارُ على أساس المخاطرِ الإضافية، وقيمةِ العُمْلة المحلية، وحريَّةِ تحويلِ الأرباح، واحتمالاتِ التدخُّل الحكومي في الاستثمار الدولي الوافد(الفخري،2010: 3).

## 6-5: أهمية الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة[1].

1. زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومى وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.
2. توفير الخدمات للمواطنين وللمستثمرين.
3. توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة.
4. زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
5. توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة.
6. إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الالات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.

إن معظم الشركات التي تتكفل باتباع التنمية المستدامة في عملياتها، تركز في برامجها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، على كيفية تحقيق هدف تعظيم قيمة الشركات. وعلى الرغم من عدم وجود أية شركة تستخدم بصورة كاملة المحاسبة عن التنمية المستدامة ASD، إلا أنه من الناحية النظرية تم تصميم هذه الأداة لتقليل التقديرات الشخصية ولتزويد متخذي القرارات (المستثمرين الأجانب) بمقومات التقويم الموضوعي للعائد على الاستثمار ROI من خلال تبني مبادرات التنمية الاقتصادية المستدامة[1]..

## 7-5: دور قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

يهدف الاستثمار الأجنبي بشكل رئيسي على تحقيق الاتي(المعيني،2014: 8-9) (Doupnik&perera,2007: 2-5):-

1. زيادة المبيعات والأرباح : تعد المبيعات الدولية مصدراً لتحقيق هامش ربح مالي او تحقيق أرباح اضافية من خلال المبيعات الاضافية فالمنتجات النادرة او ذات التكنلوجيا المتقدم توافر ميزة تنافسية للشركات الراغبة بتوسيع مبيعاتها في الدول الأجنبية .

---

(1) للمزيد من التفاصيل راجع الموقع الاتي
ar.wikipedia.org/wiki/
(1) للمزيد من التفاصيل راجع الموقع الاتي
www.iefpedia.com

2. الدخول في الاسواق ذات النمو المتسارع أو الأسواق الناشئة : أن بعض الأسواق تنمو بشكل اسرع من اسواق اخرى ، وبهذا فأن الأستثمار الأجنبي المباشر يحاول الحصول على موطء قدم في الاسواق ذات النمو العالي أو الأسواق الناشئة . وسيكون الهدف النهائي زيادة المبيعات والأرباح .

3. تخفيض التكاليف : تهدف الشركات من تخفيض التكاليف الى تقديم سلع وخدمات الى زبائنها بأسعار مخفضة ، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر اسلوباً لتحقيق ذلك ، لأن الأجور المنخفضة بصورة كبيرة في بعض الدول توفر فرصة للشركات لتخفيض كلف الأنتاج . كما أن تجهيز المواد الأولية من مجهز قريب يجعل كلفة المنتج اقل من كلفته المحلية ، فضلاً عن ذلك فأن مصاريف النقل المرتبطة بتصدير المبيعات يمكن ان تخفض بواسطة موقع الأنتاج القريب من الزبائن .

4. حماية السوق المحلي : لأضعاف منافس دولي محتمل ولحماية السوق المحلي تقوم بعض الشركات بالدخول في السوق الأجنبي الذي يحتمل ان يكون هناك منافس اجنبي يريد ان يدخل الى السوق المحلي.

5. حماية السوق الأجنبي : فضلاً عن ان الأستثمار في الدول الأجنبية تكون دوافعه في بعض الاحيان الحاجة الى حماية السوق من المنافسين المحليين فأن الشركات التي تصدر مبيعاتها الى دول محددة وجدت من الضروري لها انشاء مساحة قريبة في تلك البلدان لمدة من الزمن لحماية حصتها السوقية .

6. الحصول على التكنلوجيا والمعرفة الأدارية : فضلاً عن برامج البحث والتطوير المحلية ، فأن الأسلوب الآخر للحصول على التكنلوجيا والمعرفة الادارية هو وضع العين على العمليات التي يقوم بها المنافسون ، لاسيما الشركة القائدة في القطاع ، وقد يكون عن طريق استئجار عاملين من الشركات المنافسة (ومنها المنافس الأجنبي) .

ويرى بعض الباحثين ان اتخاذ قرارات الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية المستدامة لابد من استخدام تقرير الاستدامة الذي تم تحديد محتوياته في مبادرة التقرير العالمية في القيمة العالمية عن التنمية المستدامة في جوهانبرج في عام 2002 والتي تم تحديدها بالاتي(لطفي،2011: 144):-

1.الاقتصادي(اثار اقتصادية مباشرة) : تتمثل الجوانب الرئيسة المتاثرة بالعملاء والموردين والعاملين ومجهزي راس المال والقطاع العام.

2.البيئي (اثار بيئية) : تتمثل الجوانب الرئيسة المتاثرة بالمواد والطاقة والمياه وتنوع الكائنات الحية والانبعاثات والنفايات.

3.الاجتماعي (ممارسات العاملين): تتمثل الجوانب الرئيسة المتاثرة بعلاقة العاملين مع الإدارة والصحة والامن والتدريب والتعليم. (حقوق الانسان) وتتمثل الجوانب الرئيسة المتاثرة بحرية الاشتراك والتفاوض الجماعي وعدم التميز والعمل الاجباري ومن الأطفال.(المجتمع) وتتمثل الجوانب الرئيسة بالرشوة والفساد والمشاركة السياسية والمنافسة.(مسؤولية المنتج) وتتمثل الجوانب الرئيسة المتاثرة بصحة وامن العميل واحترام الخصوصية والمنتجات والخدمات.

## 5-8: دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة

لقد أطلق (R. Solow) على اقتصاد المعرفة بانه فرع من العلوم الاساسية يهدف الى تحسين رفاهية الافراد والمجتمع عن طريق دراسة نظم انتاج وتصميم المعرفة واجراء التدخلات الضرورية لتطوير هذه

النظم وبذلك فانه يولد نماذج نظرية من خلال البحث العلمي ويطور الأدوات العلمية والتقنية وتطبيقها على العالم الواقعي(ال شبيب ،2000: 5).

ولتحقيق التنمية المستدامة فانه لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد الى تكثيف تكنولوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد على راس المال الإنتاجي الى الاعتماد على راس المال البشري وراس المال الاجتماعي وبالتالي فان التنمية المستدامة يمكن ان تحدث فقط اذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون راس المال بانواعه المختلفة (غنيم وأبو زنط،2010: 45).

وتعد المعارف والمعلومات عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة، حيث تساعد على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، من خلال نقل هذه المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الافراد لكي تحقق الفائدة منها، ويكون ذلك من خلال الاتصالات، حيث تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط مثل إذاعة الافراد الموجهة للتنمية المجتمعية، والطرق المتعددة الوسائط لتدريب الافراد وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية. وتستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللا متناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي [1]:-

1. تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة لتحقيق التنمية البشرية.

2. تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.

3. تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، ولاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة التنمية الاقتصادية وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.

4. وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي.. بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

## 5-9: أهمية وخصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة

لقد ساهم التطور العلمي والتكنولوجي في تحقيق رفاهية الأفراد، ومن بين التطورات التي تحدث باستمرار تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما تبلغه من أهمية من ناحية توفير خدمات الاتصال بمختلف أنواعها، وخدمات التعليم والتثقيف وتوفير المعلومات اللازمة للافراد والوحدات الاقتصادية، حيث جعلت من العالم قرية صغيرة يستطيع أفرادها الاتصال فيما بينهم بسهولة وتبادل المعلومات في أي وقت وفي أي مكان، وتعود هذه الأهمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الخصائص

---

(1) للمزيد من التفاصيل راجع الموقع الاتي
www.ar.wikipedia.org/wiki

التي تمتاز بها هذه الأخيرة، بما فيها الانتشار الواسع وسعة التحمل سواء بالنسبة لعدد الافراد المشاركين آو المتصلين، أو بالنسبة لحجم المعلومات المنقولة، كما أنها تتسم بسرعة الأداء وسهولة الاستعمال وتنوع الخدمات، بينما تتمثل اهم خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالاتي (منير ونعيمة ،2005 :2) (النعواشي، 2010: 21-23):-

- تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة من خلال الثورة الرقمية التي تؤدي إلى نشوء أشكال جديدة تماماً من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي وقيام مجتمعات جديدة.

- زيادة قدرة الافراد على تبادل المعلومات والمعارف التي تساعد على تحول العالم إلى مكان أكثر سلماً لجميع سكانه لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة.

- تمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحقيق المساواة من خلال مشاركة الافراد المهمشين والمعزولين من أن يدلوا بدلوهم في المجتمع العالمي، بغض النظر عن نوعهم أو مكان سكنهم.

ويؤكد احد الباحثين على ان اقتصاد المعرفة يهتم بالتعليم وبناء القدرات لرفع الوعي واستيعاب كل فئات الشعب لقضايا التنمية المستدامة وزيادة الاهتمام العام بهذه القضايا ولن تتحقق التنمية المستدامة دون التعاون الفعال بين كافة فئات المجتمع (الهاشمي،2010: 36).

استناداً لما سبق يمكن القول ان اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية تساهمان في تداول المعلومات والمعارف بين جميع متخذي القرارات لاتخاذ قرارات استثمارية اجنبية رشيدة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

## المحور السادس / تطبيق الانموذج المقترح على القوائم المالية

### 6-1: قائمتي الدخل والمركز المالي

تتمثل القوائم المالية الأساسية التي يتم اعتمادها بشكل أساسي من المستثمر الأجنبي في اتخاذ قراراته بقائمتي الدخل والمركز المالي، والتي تعد في الشركات التي لديها فروع بعملة البلد التي تعمل فيه، والاتي قائمتي الدخل والمركز المالي لشركة السلام العراقية (الافتراضية) التي لديها فرع في أمريكا وكما موضحة في ادناه.

شركة السلام م كشف الدخل

للسنه المنتهية في 2010/12/31

| التفاصيل | المركز/ بالدينار العراقي | | الفرع/ بالدولار الامريكي | |
|---|---|---|---|---|
| | جزئي | اجمالي | جزئي | اجمالي |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المبيات ( الايرادات ) | | 1,200,000,000 | | 600,000 |
| كلفة البضاعة المباعة | | | | |
| مخزون أول المدة | 400,000,000 | | 110,000 | |
| المشتريات | 800,000,000 | | 400,000 | |
| مخزون آخر المدة | (300,000,000) | | (130,000) | |
| كلفة البضاعة المباعة | | (900,000,000) | | (380,000) |
| مجمل الربح | | 300,000,000 | | 220,000 |
| تطرح : المصاريف التشغيلية | | | | |
| المصاريف التسويقية والادارية | (70,000,000) | | 180,000 | |
| الاندثارات | (30,000,000) | (100,000,000) | 10,000 | (190,000) |
| الدخـــل قبل الضريبة | | 200,000,000 | | 30,000 |
| يطرح مصروف الضريبة | | (100,000,000) | | (6,000) |
| صافي الدخل | | 100,000,000 | | 24,000 |

شركة السلام

قائمة المركز المالي (المقارنة)

كما في 2010/12/31

| التفاصيل | المركز/ بالدينار العراقي | | الفرع/ بالدولار الامريكي | |
|---|---|---|---|---|
| | 2010/1/1 | 2010/12/31 | 2010/1/1 | 2010/12/31 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الموجودات | | | | |
| النقدية | 250,000,000 | 200,000,000 | 120,000 | 60,000 |
| المدينون | - | 100,000,000 | - | 80,000 |
| المخزون | 120,000,000 | 300,000,000 | 110,000 | 130,000 |
| الاراضي | 130,000,000 | 130,000,000 | 70,000 | 70,000 |
| المباني (صافي) | 300,000,000 | 270,000,000 | 100,000 | 90,000 |
| مجموع الموجودات | 800,000,000 | 1,000,000,000 | 400,000 | 430,000 |
| المطلوبات | | | | |
| الدائنون | 50,000,000 | 150,000,000 | 40,000 | 50,000 |
| القروض | 250,000,000 | 250,000,000 | 60,000 | 60,000 |
| حقوق الملكية | | | | |
| رأس المال | 500,000,000 | 500,000,000 | 300000 | 300,000 |
| الأرباح المحتجزة | = | 100,000,000 | - | 20,000 |
| مجموع المطلوبات وحقوق الملكية | 800,000,000 | 1,000,000,000 | 400,000 | 430,000 |

ويرى الباحث ان المستثمر يعتمد في قراراته على هذه القوائم في حال الظروف طبيعية، اما اذا كانت الظروف غير طبيعية، على سبيل المثال اذ كان هناك تضخم فيجب ان تعد الوحدات الاقتصادية قوائم مالية معدلة في ظل محاسبة التضخم ، في حين اذ كانت الوحدة الاقتصادية لديها فروع تعمل في دول أخرى ، فيجب ان يتم ترجمة القوائم الى عملة البلد الام واعداد القوائم المالية الموحدة، فضلاً عن توفر معلومات عن الضريبة في كلا الدولتين.

## 2-6: تطبيق الانموذج المقترح

### 1-2-6: القوائم المالية في ظل التضخم

يتطلب اعداد القوائم المالية في ظل التضخم توفير العديد من المعلومات وهي كما يلي:-

أ. كانت الأرقام القياسية المتوفرة خلال العام كما يلي:-

| | |
|---|---|
| 2010/1 /1 | 100 |
| 2010 /7 /1 | 150 |
| 2010/12/31 | 200 |

ب. تحصل المبيعات والمشتريات والمصروفات بشكل منتظم خلال السنة .

ج. يقيّم المخزون بالكلفة ويسعر بأستخدام طريقة (FIFO) ، وتم اقتناء مخزون أول المدة عندما كان الرقم القياسي 100 .

د. تم الإعلان عن مقسوم الأرباح ودفعه مع الضريبة في نهاية السنة .

هـ. تم اقتناء الاراضي والمباني في بداية هذه السنة وتخضع المباني للاندثار بطريقة القسط الثابت وعمر (10) سنوات .

و. كان التضخم بارتفاع مستمر في فرع أمريكا (على سبيل المثال).

كشف مكاسب وخسائر العناصر النقدية

شركة السلام

للسنة المنتهية في 2010/12/31

| التفاصيـــل | الكلفة التاريخية | معامل التحويل | المبالغ المعدلة |
|---|---|---|---|
| الموقف النقدي في بداية السنة | 20,000 | 100/200 | 40,000 |
| يضاف : المبيعات | 600,000 | 150/200 | 800,000 |
| اجمالي الاستلامات النقدية | 620,000 | | 840,000 |
| تطـــرح : | | | |
| المشتريات | | | |
| المصروفات النقدية | 400,000 | 150/200 | 533,333 |
| توزيعات الأرباح | 180,000 | 150/200 | 240,000 |
| مصروف الضريبة | 4,000 | 200/200 | 4,000 |
| اجمالي المدفوعات النقدية | 6,000 | 200/200 | 6,000 |
| صافي الاستلامات النقدية | (590,000) | | (783,333) |
| يطرح الموقف النقدي في نهاية السنة | 30,000 | | 56,667 |
| خسائر العناصر النقدية | (30,000) | 200/200 | (30,000) |
| | صفر | | 26,667 |

**توضيح أجراءات أعداد الكشف**

اولاً : تحديد صافي الموقف النقدي أول المدة : والذي يتمثل بالموجودات النقدية مطروحاً منها المطلوبات النقديـــة ويتم تعديل الرقم المستخرج بضرب صافي الموقف النقدي اول المدة في الرقم القياسي في تاريخ الميزانية على الرقم القياسي في بداية السنة 2010/1/1 .

ثانياً : يضاف الى صافي الموقف النقدي اول المده جميع الاستلامات النقدية والتي تتـــأتى مـــن (المبيعـــات ، بيـــع الموجودات ، بيع الاستثمارات ... الخ) ويتم تعديل رقم المبيعات بضربه بالرقم القياسي في تاريخ الميزانية مقسوماً على الرقم القياسي في تاريخ (صفقة البيع) ولعدم امكانية تحديد رقم قياسي لكل عملية بيع (من الناحية العمليـــة) ، فيتم الأستعاضة عن تلك الأرقام بمتوسط الرقم القياسي خلال السنة ، أما تعديل المبلغ النقدي لبيع الموجودات فيعتمد الرقم القياسي في تاريخ البيع .

ثالثاً : حساب المدفوعات النقدية وتعديلها بالارقام القياسية وتشمل المدفوعات النقدية ما يأتي :-

- المشتريات : وتعدل بمتوسط الأرقام القياسية خلال السنة وللسبب نفسه الذي ذكر في عنصر المبيعات .
- المصروفات النقدية : (لا تتضمن الاندثارات والأطفاءات ، مصروفات غير نقدية) ، تعـــدل المصـــروفات النقديـــة بمتوسط الرقم القياسي وللسبب نفسه الذي ذكر في عنصري المبيعات والمشتريات .
- المشتريات الخاصة بالموجودات الثابتة : وتعدل بالاعتماد على الرقم القياسي في تاريخ الشراء .

• مقسوم الأرباح : ويعدل بمتوسط الأرقام القياسية في حالة دفع المقسوم لاكثر من مرة خلال السنة ، اما اذا دفع في تاريخ معين خلال السنة فيعدل بالاعتماد على الرقم القياسي في ذلك التاريخ ، ولا يعدل رقم مقسوم الأرباح اذا دفع نهاية العام .

• مدفوعات الضريبة: تراعى بشأنها الملاحظات نفسها الواردة في مقسوم الأرباح .

رابعاً : تحديد صافي الاستلامات النقدية : وتمثل الاستلامات النقدية (الخطوة ثانياً) مطروحاً منها المدفوعات النقدية (الخطوة ثالثاً) ، ويجب ان يساوي صافي الاستلامات النقدية الموقف النقدي آخر المدة .

خامساً : تحديد الخسائر أو المكاسب بالعناصر النقدية : وتتمثل بالفرق بين صافي الاستلامات النقدية بالكلفة المعدلة والاستلامات النقدية بالكلفة التاريخية بأفتراض ان الاستلامات النقدية أكبر من المدفوعات النقدية (سوف تكون النتيجة خسائراً لأن الشركة احتفظت بنقد عالٍ خلال المدة) ، والعكس صحيح حين تكون المدفوعات النقدية اكبر من الاستلامات النقدية (صافي الاستلامات سالبة) وهنا تكون لدينا مكاسب بالعناصر النقدية .

شركة السلام

كشف الدخل والارباح المحتجزة المعدل/ للفرع

للسنه المنتهية في 2010/12/31

| التفاصيل | الفرع/ بالدولار الامريكي | | معامل التحويل | المبالغ المعدلة |
|---|---|---|---|---|
| | جزئي | اجمالي | | |
| المبيات ( الايرادات ) | | 600,000 | 150/200 | 800,000 |
| كلفة البضاعة المباعة | | | | |
| مخزون أول المدة | 110,000 | | | |
| المشتريات | 400,000 | | 100/200 | 220,000 |
| مخزون آخر المدة | (130,000) | | 150/200 | 533,333 |
| كلفة البضاعة المباعة | | (380,000) | 150/200 | (173,333) |
| مجمل الربح | | 220,000 | | (580,000) |
| تطرح : المصاريف التشغيلية | | | | 220,000 |
| المصاريف التسويقية والادارية | 180,000 | | | |
| الاندثارات | 10,000 | (190,000) | 150/200 | (240,000) |
| الدخـــل قبل الضريبة | | 30,000 | 100/200 | (20,000) |
| يطرح مصروف الضريبة | | (6,000) | | (40,000) |
| صافي الدخل | | 24,000 | 200/200 | (6,000) |
| تطرح: خسائر العناصر النقدية | | صفر | | (46,000) |
| صافي الدخل بعد خسائر العناصر النقدية | | 24,000 | | (26,667) |
| تضاف:الأرباح المحتجزة في بداية المدة | | صفر | | (72,667) |
| يطرح: مقسوم الأرباح | | (4,000) | | صفر |
| الأرباح المحتجزة في نهاية المدة | | 20,000 | | (4,000) |
| | | | | (76,667) |

شركة السلام

قائمة المركز المالي المعدلة/ للفرع

كما في 2010/12/31

| التفاصيل | الكلفة التاريخية | معامل التحويل | المبالغ المعدلة |
|---|---|---|---|
| الموجودات | | | |
| النقدية | 60,000 | لا يعدل | 60,000 |
| المدينون | 80,000 | لا يعدل | 80,000 |
| المخزون | 130,000 | 150/200 | 173,333 |
| الاراضي | 70,000 | 100/200 | 140,000 |
| المباني (صافي) | 90,000 | 100/200 | 180,000 |
| مجموع الموجودات | 430,000 | | 633,333 |
| المطلوبات | | | |
| الدائنون | 50,000 | لا يعدل | 50,000 |
| القروض | 60,000 | لا يعدل | 60,000 |
| حقوق الملكية | | | |
| رأس المال | 300,000 | 100/200 | 600,000 |
| الأرباح المحتجزة | 20,000 | - | (76,667) |
| مجموع المطلوبات وحقوق الملكية | 430,000 | | 633,333 |

ويرى الباحث ان اعداد القوائم المالية المعدلة وتوفيرها للمستثمر الأجنبي سوف يكون هناك معلومات ملاءمة لاتخاذ قرارات استثمارية اجنبية رشيدة.

## 3-6: القوائم المالية الموحدة

يتم اعداد القوائم المالية الموحدة للشركة الام والفروع التابعة لها من خلال الاعتماد على القوائم المالية للشركة الام بدون تعديل (كما هي اذ لم يكن هناك تضخم) والقوائم المالية المعدلة للفرع وفقاً لمحاسبة التضخم (اذ كان هناك تضخم في البلد الذي يعمل فيه الفرع) وبعدها يتم تحويلها الى العملة التي تعمل بها الشركة الام بالاعتماد على سعر الدولار في 31/ 12/ 2010 ب 1200 دينار للدولار الواحد (سعر افتراضي) وكما يلي:-

شركة السلام

كشف الدخل الموحد

للسنه المنتهية في 2010/12/31

| التفاصيل | الفرع/بالدولار الامريكي | الفرع/بالدينارالعراقي | المركز/ بالدينار العراقي | المبالغ الموحدة للمركز والفرع/بالدينار العراقي |
|---|---|---|---|---|
| المبيات ( الايرادات ) | 800,000 | 960,000,000 | 1,200,000,000 | 2,160,000,000 |
| كلفة البضاعة المباعة | | | | |
| مخزون أول المدة | | | 400,000,000 | 664,000,000 |
| المشتريات | 220,000 | 264,000,000 | 800,000,000 | 1,439,999,600 |
| مخزون آخر المدة | 533,333 | 639,999,600 | (300,000,000) | (507,999,600) |
| كلفة البضاعة المباعة | (173,333) | (207,999,600) | (900,000,000) | (1,596,000,000) |
| مجمل الربح | (580,000) | (696,000,000) | 300,000,000 | 564,000,000 |
| تطرح : المصاريف التشغيلية | 220,000 | 264,000,000 | | |
| المصاريف التسويقية والادارية | | | (70,000,000) | (358,000,000) |
| الاندثارات | (240,000) | (288,000,000) | (30,000,000) | (54,000,000) |
| الدخـــل قبل الضريبة | (20,000) | (24,000,000) | 200,000,000 | 152,000,000 |
| يطرح مصروف الضريبة | (40,000) | (48,000,000) | (100,000,000) | (107,200,000) |
| صافي الدخل | (6,000) | (7,200,000) | 100,000,000 | 44,800,000 |
| | (46,000) | (55,200,000) | | |

شركة السلام

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 2010/12/31

| التفاصيل | الفرع/بالدولار الامريكي | الفرع/ بالدينار العراقي | المركز/ بالدينار العراقي | المبالغ الموحدة للمركز والفرع/ بالدينار العراقي |
|---|---|---|---|---|
| الموجودات | | | | |
| النقدية | 60,000 | 72,000,000 | 200,000,000 | 272,000,000 |
| المدينون | 80,000 | 96,000,000 | 100,000,000 | 196,000,000 |
| المخزون | 173,333 | 207,999,600 | 300,000,000 | 507,999,600 |
| الاراضي | 140,000 | 168,000,000 | 130,000,000 | 298,000,000 |
| المباني (صافي) | 180,000 | 216,000,000 | 270,000,000 | 486,000,000 |
| مجموع الموجودات | 633,333 | 759,999,600 | 1,000,000,000 | 1,759,999,600 |
| المطلوبات | | | | |
| الدائنون | 50,000 | 60,000,000 | 150,000,000 | 210,000,000 |
| القروض | 60,000 | 72,000,000 | 250,000,000 | 322,000,000 |
| حقوق الملكية | | | | |
| رأس المال | 600,000 | 720,000,000 | 500,000,000 | 1,220,000,000 |
| الأرباح المحتجزة | (76,667) | (92,000,400) | 100,000,000 | 7,999,600 |
| مجموع المطلوبات وحقوق الملكية | 633,333 | 759,999,600 | 1,000,000,000 | 1,759,999,600 |

وخلاصة لما سبق يمكن القول ان اعداد القوائم المالية الموحدة سوف يوفر معلومات مفيدة للمستثمر الأجنبي لاتخاذ قراراته الرشيدة التي تدفع بعجلة التقدم للامام وتحقيق التنمية المستدامة.

## 3-6: تحليل استمارات الاستبيان

تم عمل استبانة للحصول على معلومات قيمة تثبت تحقيق التنمية المستدامة من خلال دور تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في القرارات الاستثمارية الاجنبية التي ينتج عنها زيادة التراكم الراسمالي وتحقيق الأرباح ورفع معدلات التنمية البشرية التي تعد المؤشرات الرئيسة للتنمية المستدامة ، وعن اهمية قرارات الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير المعلومات التي تتسم بالجودة العالية لهذه القرارات، حيث بلغ عدد المجيبين بـــ (27) مجيب منهم (13) من حملة شهادة الدكتوراه ، و(14) من حملة شهادة الماجستير ، والتي تم توضيحها بالجدول (1) وكما يلي :-

خصائص عينة البحث وعرض النتائج

الجدول (1)

| الخصائص | الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| التحصيل الدراسي | دكتوراه | 13 | %48 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | ماجستير | 14 | %52 |
| | أخرى | – | – |
| | المجموع | 27 | %100 |
| التخصص العلمي | محاسبة | 23 | %85 |
| | علوم مالية ومصرفية | 2 | %7.5 |
| | ادارة اعمال | 2 | %7.5 |
| | أخرى | – | – |
| | المجموع | 27 | %100 |
| يؤدي اقتصاد المعرفة الى تداول المعلومات والمعارف بشكل حر بين المستخدمين في جميع انحاء العالم | اتفق | 15 | %56 |
| | اتفق نوعاً ما | 10 | %37 |
| | لا اتفق | 2 | %7 |
| | المجموع | 27 | %100 |
| يعتمد اقتصاد المعرفة على تعليم وتدريب جميع الافراد بشكل مستمر بما يحقق تنمية بشرية اجتماعية مستدامة | اتفق | 21 | %78 |
| | اتفق نوعاً ما | 6 | %22 |
| | لا اتفق | – | – |
| | المجموع | 27 | %100 |
| ان راس المال يتم تداوله بشكل حر من دولة الى أخرى في ظل اقتصاد المعرفة | اتفق | 8 | %30 |
| | اتفق نوعاً ما | 17 | %63 |
| | لا اتفق | 2 | %7 |
| | المجموع | 27 | %100 |
| تهدف المحاسبة الدولية الى توفير المعلومات الى جميع متخذي القرارات بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص المتواجدين في جميع | اتفق | 20 | %74 |
| | اتفق نوعاً ما | 7 | %26 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| انحاء العالم | لا اتفق | - | - |
| | المجموع | 27 | %100 |
| يؤدي تداول المعلومات والمعارف الحر في ظل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية الى التكامل فيما بينهما | اتفق | 20 | %74 |
| | اتفق نوعاً ما | 7 | %26 |
| | لا اتفق | - | - |
| | المجموع | 27 | %100 |
| تعد معلومات المحاسبة الدولية بشكل عام المصدر الرئيس للقرارات الاستثمارية الاجنبية | اتفق | 20 | %74 |
| | اتفق نوعاً ما | 6 | %22 |
| | لا اتفق | 1 | %4 |
| | المجموع | 27 | %100 |
| ان توفر المعلومات وراس المال الدولي في ظل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية يسهل من اتخاذ قرار استثماري اجنبي رشيد | اتفق | 20 | %74 |
| | اتفق نوعاً ما | 6 | %22 |
| | لا اتفق | 1 | %4 |
| | المجموع | 27 | %100 |
| تعد القرارات الاستثمارية الاجنبية ذات اهمية كبيرة في تحقيق الأرباح وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة | اتفق | 16 | %60 |
| | اتفق نوعاً ما | 9 | %33 |
| | لا اتفق | 2 | %7 |
| | المجموع | 27 | %100 |

يتبين من الجدول اعلاه ان المجيبين على الاستبانة يتمتعون بمؤهلات جيدة ، حيث ان النسبة الكبرى من المجيبين هم من حملة شهادة الماجستير، اذ بلغت نسبة حملة شهادة الماجستير (52%) وحملة شهادة الدكتوراه (48%) هذا من جانب. ومن جانب اخر فان نسبة المجيبين من تخصص المحاسبة (85%) وتخصص ادارة الاعمال ومالية ومصرفية(15%)، مما يدل على ان نسبة (100%) من المجيبين هم من التخصصات العلمية ذات المعرفة العالية في اقتصاد المعرفة وتحديد جودة معلومات المحاسبة الدولية واهميتها في اتخاذ القرار الاستثماري الأجنبي الذي يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ويوضح الجدول ان نسبة(56%) من المجيبين اتفقوا على ان اقتصاد المعرفة يؤدي الى تداول المعلومات والمعارف بشكل حر بين المستخدمين في جميع انحاء العالم ونسبة (37%) منهم اتفقوا نوعاً ما على ذلك، في حين ان نسبة (78%) من المجيبين اتفقوا على ان اقتصاد المعرفة يعتمد على تعليم وتدريب جميع الافراد بشكل مستمر بما يحقق تنمية بشرية اجتماعية مستدامة ونسبة (22%) منهم اتفقوا نوعاً ما على ذلك، وقد تبين كذلك ان نسبة (63%) من المجيبين اتفقوا نوعاً ما على ان راس المال يتم تداوله بشكل حر من دولة الى أخرى في ظل اقتصاد المعرفة ونسبة (30%) اتفقوا على ذلك، في حين ان نسبة (74%) من المجيبين اتفقوا على ان المحاسبة الدولية تهدف الى توفير المعلومات الى جميع متخذي القرارات بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص المتواجدين في جميع انحاء العالم ونسبة (26%) منهم اتفقوا نوعاً على ذلك، وقد تبين ايضاً ان نسبة (74%) من المجيبين اتفقوا على تداول المعلومات والمعارف الحر في ظل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية يؤدي الى التكامل فيما بينهما ونسبة (26%) منهم اتفقوا نوعاً ما على ذلك، في حين ان نسبة (74%) من المجيبين اتفقوا على ان معلومات المحاسبة الدولية تعد المصدر الرئيس للقرارات الاستثمارية الأجنبية ونسبة (22%) اتفقوا نوعاً ما على ذلك، وقد تبين كذلك ان نسبة (74%) من المجيبين اتفقوا على ان توفر المعلومات وراس المال الدولي في ظل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية يسهل من اتخاذ قرار استثماري اجنبي رشيد ونسبة (22%) منهم اتفقوا نوعاً ما على ذلك، في حين ان نسبة(60%) من المجيبين اتفقوا على ان القرارات الاستثمارية الاجنبية تعد ذات اهمية كبيرة في تحقيق الأرباح وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ونسبة (33%) منهم اتفقوا نوعاً ما على ذلك.

وخلاصة ما سبق يمكن القول ان تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية سوف يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية الاجنبية التي تؤدي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، من خلال تحقيق الأرباح ونقل المعلومات والمعارف بين اكبر قدر ممكن من المستخدمين لتحقيق تنمية مستدامة في بعديها الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل اليها يتم اثبات الفرضيتين الاساسيتين :-

1.ان تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية يسهم في تحقيق قرارات الاستثمار الأجنبي.

2.ان تحقيق قرارات الاستثمار الأجنبي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

## المحور السابع/ الاستنتاجات والتوصيات

### 7-1: الاستنتاجات

ومن خلال البحث تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية:-

1- يؤدي اقتصاد المعرفة الى تداول المعلومات والمعارف بشكل حر بين المستخدمين المتواجدين في أماكن مختلفة من العالم لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة.

2- تقدم المحاسبة الدولية معلومات مفيدة (المتمثلة في قوائم مالية موحدة وقوائم مالية معدلة في ظل محاسبة التضخم) الى جميع متخذي القرارات بشكل عام والمستثمرين الأجانب بشكل خاص لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

3- يؤدي توفير المعلومات والمعارف الحر في ظل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية الى التكامل فيما بينهما.

4- تساهم القرارات الاستثمارية الاجنبية الصائبة في تحقيق الأرباح وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

### 7-2: التوصيات

ومن خلال النتائج التي تم التوصل اليها يوصي الباحث بالاتي:-

1- ينبغي على الوحدات الاقتصادية العراقية والافراد كافة الاستفادة القصوى من التطور الحاصل في ظل اقتصاد المعرفة للحصول على المعلومات والمعارف اول بأول لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة.

2- اعتماد المستثمرين الدوليين والشركات المتعددة الجنسيات على معلومات المحاسبة الدولية المتمثلة في القوائم المالية الموحدة وقوائم مالية معدلة في ظل محاسبة التضخم لترشيد القرارات الاستثمارية الاجنبية.

3- نظراً لأهمية اقتصاد المعرفة بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص يوصي الباحث الجهات الحكومية والوحدات الاقتصادية في تقديم تسهيلات لجذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق تنمية اقتصادية اجنبية.

## المصادر

### 1- المصادر العربية

1.أبو زيد، محمد المبروك ،"المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2005.

2.البارودي، شيرين بدري توفيق ،" دور اقتصاد المعرفة في استدامة القدرة التنافسية للمصارف التجارية "، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2010.

3.الرتيمي، محمد ابو القاسم ،" النشر الإلكتروني: دراسة تحليليه "، جامعة السابع من أبريل، ( بدون سنة منشور).

4.الزبيدي، حمزة محمود، " الادارة المالية المتقدمة "، الوراق للنشر والتوزيع، 2004.

5.السليم، فيصل زماط حسن،"المعايير المحاسبية الدولية للمصارف ومدى توافقها"، جريدة المدى اليومية، بغداد، 2010.

6.ال شبيب، دريد كامل ،" تاثير عناصر اقتصاد المعرفة على كفاءة الاسواق المالية "، جامعة الزيتونة الاردنية، 2000.

7.الشريدة، نادية عبد الجبار محمد، " متطلبات تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات ودورها في تعزيز نظامي المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية"،رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2010.

8.الشمري، هاشم والليثي، نادية ،" الاقتصاد المعرفي "، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.

9.الصوفي ، عبدالله اسماعيل،" التكنولوجيا الحديثة ومراكز المعلومات والمكتبة المدرسية"، دار المسرة، 2005.

10.العامري ، زهرة حسن ،" أثر بعض المتغيرات البيئية في نظام المعلومات المحاسبي وانعكاساتها على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات– دراسة ميدانية في عينة من شركات القطاعين الاشتراكي والمختلط "، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، 2003.

11.العقيدي، محمد عبد الكريم منهل ، " عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية والتجارة العالمية WTO "، مجلة الزراعة العراقية، العدد 5، بغداد، .2009

12.الفخري، سيف هشام صباح،"الاستثمار الدولي والمخاطر"، 2010.

13.الفهداوي، خميس خلف موسى وراضي، مازن عيسى الشيخ ،" التنمية الاقتصادية "، دار الكتب والوثائق، بغداد ، 2004.

14.القاضي، حسيبن وحمدان، مامون، " المحاسبة الدولية ومعاييرها"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2008.

15.الناظر، زهير،" الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة "، المؤتمر العلمي الأول ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية، .2005

16.النعواشي، قاسم،" استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

17.النقيب، كمال عبد العزيز،" مقدمة في نظرية المحاسبة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، 2004.

18.الهاشمي، عبد الرحمن والعزاوي ، فائزة محمد ،" المنهج والاقتصاد المعرفي "، ط2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2010.

19.توفيق، محمد شريف ،" مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الاعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي واساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الالكترونية "، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2002.

20.خشبة، محمد السعيد،" اساسيات الحاسبات الالكترونية"، الوليد، القاهرة، 1990.

21.ديفيس، ستان ،" بناء الاقتصاد المبني على المعرفة : التحديات والفرص "، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، .2004

22.سلمان، جمال داود ،" اقتصاد المعرفة "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.

23.سلمان، سلمان رشيد،" البعد الاستراتيجي للمعرفة "، مركز الخليج للابحاث، دبي، 2004.

24.صالح، عمار عبد القادر،" دور المستثمرين في تقييم جودة الإبلاغ المالي وانعكاساته على اتخاذ القرار الاستثماري– دارسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية "، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2010.

25.صالح ، مرازقة وفتيحة، بوهرين،" الابداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية"،الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،عمان،2010.

26.عبود، حارث والعاني، مزهر،" تكنولوجيا التعليم المستقبلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

27.عزيز، محمد علي ،" تقويم استخدامات الحاسوب وأثرها في دور المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الادارية– دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية العامة في العراق "، اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،1998.

28.غنيم ، عثمان محمد وأبو زنط، ماجدة، " التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

29.كيسو ، دونالد وويجانت ، جيري ،" المحاسبة المتوسطة "، ج1، دار المريخ، الرياض، 1999.

30.لطفي ، امين السيد احمد،"المحاسبة والمراجعة عن التنمية المستدامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.

31.محمد، محمد سيد،" الاعلام والتنمية "، الخانجي،القاهرة، 1979.

32.مصطفى، بداوي ومحمد، غردي،" الاستراتيجية التنموية للكفاءات البشرية في المؤسسات المصرفية في ظل اقتصاد المعرفة "، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر.

33.مندور، عصام عمر،" التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2011.

34.منير، نوري ونعيمة ، بارك،" تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأهميتها في اقتصاديات الدول العربية لمسايرة تحديات الاقتصاد،2005.

35.ياسين،سعد غالب،" إدارة المعرفة وشبكات القيمة دراسة حالة شركةQuicken.com "، جامعة الزيتونة الأردنية ، عمان ، 2005.

## 2-Foreign References

1-Bastalich,Wendy,"Knowledge Economy and Research Innovation ", Research Education,University of South Australia,2011.

2-Bodnar, George,H.&Hopwood, William ,S.," Accounting Information Systems",Hall Inc, United States of America,1993.

3-Brinkley,Ian ," Defi Ning the Knowledge Economy ", The Work Foundation, London, 2006.

4-Doupnik, Timothy & Perera , Hector ,"International Accounting", McGraw-Hill Irwin,New York,2007.

5-Gelinas, Jr Ulric ,J., Sutton, Steve , G. & Fedorowic, Jane , " Business Processes & Information Technology ", South -Western, United States of America, 2004.

6-Horngren, Charles t. & George, Foster & Datar, Srikant m.," Cost Accounting- a Managerial Emphasis," Hall, United States of America,2000.

**7-Houghton, John & Sheehan , Peter ," A Primer on the Knowledge Economy ", Centre for Strategic Economic Studies, 2000.**

**8-Jesson, Joce ," The Unacceptable Face of the Global Knowledge Economy ", New Zealand Journal of Teachers, University of Auckland, 2010.**

**9-Kargbo, John Abdul ," Public Library Services in the Knowledge Economy " , Publisher Routledge , University of Newcastle , 2011 .**

**10-Kieso , Donald, Weygandt , Jerry & Warfield,Terry ," Intermediate Accounting ", Wiley, United States of America,2007.**

**11-Mcconnell, Campbell r.& Brue, Stanleyl," Macroeconomics", Irwin, United States, 2008.**

**12-Mcnabb, Divad ," Knowledge Management in the Public Sector " ,M.E.Sharpe, , United States of America,2006.**

**13-Mcnamara, Kerry," Building Knowledge Economies:Opportunities and Challenges for EU Accession Countries ", Final Report of the Knowledge Economy Forum,Using Knowledge for Development in EU Accession Countries,Organized by the World Bank in Cooperation With the European Commission, Paris, 2002.**

**14- Mihaela , Carmen Muntean , " The Knowledge Economy " , 2009 .**

**15- OECD," The Knowledge Economy ",2001.**

**16-Rop – Coronel , " Database Systems Design , Implementation , Management ", 4th, Course Technology, 2000.**

**17-Ropert, e. Lucas jr,"On The Mechanics of Economic Development", University of Chicago, Chicago, 1988.**

**18-Schroeder, Richard, G., Clark, Myrtle, W.& Cathey, Jack, M. ," Financial Accounting Theory and Analysis :Text and Cases ", 9th , Wiley, United States, 2009. 19-Summers, Edward, Lee ," Accounting Information Systems ", Houghton Miffin Company, United States of America, 1989.**

**20-Zins, Chaim ," Conceptual Approaches for Defining Data , Information, and Knowledge ", Journal of the American Society for Information Science,and Technology,2007.**

## 3-Internet

**www.eeaa.gov.eg/Arabic/main/sustain-dev-def.asp**
**www.alwatannews.net/articleviewer.aspx**
**www.iefpedia.com**
**www.ar.wikipedia.org/wiki**
**www.accounting.blogspot.com**
**www.almadasupplement.com**
**www.startimes.com/?t=29330696**

# The role of the integration of the knowledge economy and international accounting in achieving sustainable development

## Abstract

**The current environment is witnessing several developments as a result of the changes taking place in all areas of economic, social , political and legal that led to the transformation of the industrial economy , which depends based on quantitative production to a knowledge economy which relies based on information and knowledge , as the central pillar of this economy during the trading of these information and knowledge between all individuals in general and decision makers , in particular, through information and communication technology of computers and the Internet to achieve sustainable human development in the social dimension.**

**It is known that the decisions of foreign investment depends based on the information the International Accounting (minimum) of the information contained in the consolidated financial statements and information that takes into account the changes in the general price level ( inflation accounting ) and information on income tax in the state , which meant investing in , this means that the information accounting that are offered through the accounting systems of local applicable in each country according to the standards , rules and regulations for each state is unable to provide such information , and thus become useless to the decisions of foreign investment , hence emerged the problem of basic research through the following question : is the information local accounting in each country are useful in making decisions of foreign investment to achieve sustainable economic and social development.**

**Hence the need for an international accounting be able to provide accounting information to meet the needs of decision makers who are in all over the world to make rational decisions , that will contribute to achieving sustainable development in the economic and social dimension.**

**Key wards: knowledge economy, international accounting, decisions of foreign investment, sustainable development.**